الإستراتيجية الأمريكية ومستقبلها الجيوبوليتيكي

د. عمر كامل حسن

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم الجغرافية / العراق

المستخلص

تقدم الدراسة قراءة تحليلية استشرافية لمستقبل الاستراتيجية الامريكية في ضوء الرؤى والاستراتيجيات التي طرحها الرئيس الامريكي دونالد ترامب عندما تولى قيادة الولايات المتحدة الامريكية في العشرين من شهر يناير عام ٢٠١٧ ، مع الاخذ بنظر الاعتبار انها مهمة صعبة يكتنفها الكثير من الصعوبات، لاسيما وان المدة التي بدأ فيها حكم ترامب قصيرة ولاتزال في بدايتها ، علاوة على ان السنة الاولى في الحكم تخصصها الادارة الامريكية عادة لمراجعة السياسة الداخلية والخارجية للادارة السابقة ودراسة التحديات الراهنة . لذلك تطلب دراسة وتحليل الاتجاهات السياسية للفريق السياسي والامني للرئيس ترامب ، علاوة على دراسة وتحليل الفكر السياسي للرئيس ترامب . كما ناقش البحث ثوابت السياسة الامريكية وتحولاتها وحدود الدور الامريكي حول العالم عامة والشرق الاوسط خاصة.وفي ضوء المعطيات التي قدمت ، خلص البحث الى ان الولايات المتحدة الامريكية لايمكن ان تتجه نحو العنايةبالداخل ، مع خفض انخراطها الخارجي والعودة لدرجة ما الى الانعزالية في هذه اللحظة الزمنية وسياقها العالمي والداخلي ، لاسيما ان مصالحها الحيوية تمتد للعالم كله ، وبالتالي يصعب على الولايات المتحدة الامريكية الابتعاد عن منطقة ما لانه سيضر بمصالحها الحيوية فيها .فالقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية الامريكية تفرض عليها الارتباط بالعالم وقضاياه، سواء لمواجهة مشكلاتها الداخلية، أو لمسؤولياتها العالمية .

The American Strategy and Its Geopolitical Future

By : Dr. Omer Kamil Hassan

Abstract

The present study tackles an oriental analytical reading about the future of the American strategy according to the visions and strategies rendered by the American president Donald Trump who shoulders leading the United States since on 20th January 2017 , taking into consideration that it is a difficult task since his period is still short and at its beginning. In addition, the first year after the inauguration is devoted by the American administration to reconsider the internal and external policy of the former administration and regard the current challenges. An analysis and study of the political attitude of the security and political team of Trump and, also, his political thought are required. The study discusses the fixed principles and its changes, the limits of the American role around the world in general and in the middle east in particular. As far as the given information are concerned, the study concluded that it is no possible for the United States to move toward the internal retreat and decrease its external accession and get back, at this moment of time and its world and internal context, especially when its vital national interest spreads over the world. Thus, it is difficult for the United States to get far from any zone because this will impair its vital interests. The American military, economic technological urges it to link the world and its issues either to face its internal problems or shoulder its world responsibilities.

المقدمة

يمثل الاداء السياسي والاقتصادي والعسكري والجغرافي في الفكر الجيوبولتيكي الامريكي حقيقة ثبات الاستراتيجية الامريكية نحو اهدافها المركزية والدائمة ، المتمثلة في زعامة العالم ، وان تحافظ على التفوق في مجالات الهيمنة، اقتصادياً ، وعسكرياً وثقافياً.

ومن هنا جاء الاداء السياسي على مستوى التكتيك معبراً عن جوهر تلك الاستراتيجية . ولعل سياسات الولايات المتحدة الامريكية منذ بروزها كقوى عظمى اعقاب الحرب العالمية الثانية واثناء الحرب الباردة تجسيداً لهذا الواقع . **اذ اعتمدت استراتيجيات مختلفة تماشيا مع جيوستراتيجية النظام الدولي القائم ، فقد اعتمدت على عدة انواع من الاستراتيجيات**:

١- استراتيجية الاحتواء على عهد الرئيس ترومان ١٩٤٥ – ١٩٥٢ : وتهدف هذه الاستراتيجيةالى الحد من المد الشيوعي وتعزيز امن امريكا.

٢-استراتيجية الرد الشامل أو الردع الشامل:وتهدف هذه الاستراتيجية الى الردع النووي لتسديد الضربة الثانية .

٣- استراتيجية الرد المرن : وهذه الاستراتيجية جاءت بعد التكافؤ النووي بين حلف الاطلسي وحلف وارسو وكان ذلك في عهد ايزنهاور وكيندي .

٤- استراتيجية الرد المتدرج : وتهدف هذه الاستراتيجية الى استخدام جميع الاسلحة التقليدية تصاعديا وصولا الى الاسلحة الاكثر تعقيداً ، ودواعي ذلك واقع التوازن بين الدولتين العظميين .

٥- استراتيجية حرب النجوم او مبادرة الدفاع الاستراتيجي : ويقضي هذا المشروع الى احاطة الارض بنظام من الاقمار الصناعية لتدمير أي هدف معادي .

وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانفراد امريكا بزعامة العالم وتحديداً في عهد بوش الابن اذ اعلن استراتيجيته القائمة على نشر قوات اكثر مرونة واكثر قدرة على الحركة وتوزيع القوات المسلحة على مستوى ٢٨ قاعدة عسكرية موزعة في ارجاء العالم مع اساطيل بحرية يصل عددها الى ١٣ اسطول تحمل طائرات هجومية ،وكان لانفراد امريكا كقطب اوحد اثره في هذه الاستراتيجية والتي كان من نتائجها احتلال افغانستان والعراق . ومهما تنوعت تلك الاستراتيجيات المرحلية ففي الواقع ما هي الا تكتيكات تتناسب مع صيرورة النظام الدولي . وهكذا تملي المنظومة الدولية العالمية والقوى الفاعلة نمط هذه السياسات ، وما ينتج عنها من تداعيات على المناطق ذات البعد الجيوبوليتيكي في الاستراتيجية الامريكية والعالمية . ولعلل استراتيجية الفوضى الخلاقة على عهد اوباما واضحة النتائج على اهم اقاليم العالم الجيوستراتيجية وهو الشرق الاوسط والذي تتمحور فيه ثوابت الاستراتيجية الامريكية بضمان تدفق النفط العربي وتأمين منابعه ، وحماية امن اسرائيل وضمان تفوقها ، فضلا عن اهداف اقتصادية مع دول الخليج مثلما جسدها الاتفاق الامريكي السعودي على عهد ترامب والمزايا الجيوستراتيجية الناتجة عن انتشار القواعد الامريكية في الخليج، وحجم ومشتريات الاسلحة، وصولا

الى تحقيق تفوق عالمي على مستوى الفعل الجيوبوليتيكي لعموم الخارطة السياسية العالمية، وقواها الفاعلة مثل روسيا الاتحادية والصين ، فضلا عن القوى الاقليمية مثل ايران وتركيا والسعودية ومصر. ومن هنا تاتي هذه الدراسة للولوج في تكتيكات السياسة الامريكية ومستقبلها الجيوبوليتيكيو تاثيراتها على الفعل الجيوبوليتيكي العالمي وتداعياته على منطقة الشرق الاوسط .

المبحث الأول

ثوابت السياسة الامريكية وتحولاتها

أ- **الثوابت** :

منذ أن انتقلت السياسة الخارجية الأميركية من سياسة العزلة التي أختارها الرئيس الأميركي الأسبق، مونرو عام ١٨٣١ إلى سياسة التفاعل مع مختلف الأطراف والفاعلين الدوليين، خارج الإطار الجغرافي للأمريكيتين، صارت الولايات المتحدة قوة مؤثرة في تطور النظام الدولي، وتحديد أنماط التفاعلات فيه، بل وأشكال التحالفات، هذا فضلاً عن التأثير في طبيعة العلاقات الدولية، وما إذا كانت صراعية أو تعاونية، صدامية أم توافقية، وفي هذا الإطار، فأنه يمكن تحديد مسارات عدة للسياسة الخارجية الأميركية، يعكس كل منها طبيعة وبنيان النظام الدولي من ناحية. وديناميات السياسة الداخلية الأميركية من ناحية أخرى، حيث صارت السياسة الداخلية محدداً رئيسياً لتوجهات السياسة الخارجية وفقاً لرؤية كيسنجر الشهيرة حول البنية الداخلية والسياسة الخارجية عام ١٩٦٦. بيد أنه مهما تكن التغيرات والتحولات التي لحقت بالسياسة الخارجية الأميركية، ومهما تكن طبيعة الإدارة الأميركية، فإن هناك ثوابت أساسية تقوم عليها، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- **تحقيق الأمن القومي**: تسعى السياسة الخارجية الأميركية إلى تحقيق الأمن القومي، وتعظيم المصالح الوطنية الأميركية. ويتحقق الأمن القومي بزيادة القدرة العسكرية الرادعة من ناحية، ومحاولة إضعاف الخصوم من ناحية أخرى، هذا فضلاً

عن زيادة عدد الحلفاء في المناطق الستراتيجية في العالم[1]. تشير جميع مؤشرات قياس القدرات العسكرية إلى التفوق الحاسم للولايات المتحدة على باقي القوى الفاعلة في النظام العالمي، فضلاً عن امتلاكها أفضل تقنية عسكرية، جدول (١).

الجدول (١)

أهم مؤشرات معيار القوة العسكرية وفقاً لترتيب القوى في النظام العالمي

القوى العالمية	الاتفاق الدفاعي كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي (%)	إجمالي القوة البشرية النظامية في القوات المسلحة	الترتيب العالمي للقوة النيرانية في القوات المسلحة	إجمالي عدد حاملات الطائرات	إجمالي عدد طائرات القتال	إجمالي عدد القطع البحرية الرئيسية	امتلاك قدرات فضائية عسكرية	امتلاك قدرات نووية عسكرية
الولايات المتحدة	٤.١٢	١.٥٢٠.١٠٠	١	١١	٢٨٥١	١٧٣	+	+
روسيا	٣.٠٦	٨٤٥.٠٠٠	٢	١	١٣٧٢	٩٦	+	+
الصين	١.٢٤	٢.٢٨٥.٠٠٠	٣	١	١٤٥٥	١١٨	–	+
الاتحادالأوروبي	١.٥٢	٢.٢٠٦.٠٠٠	٥*	٥	٢٦١٨	٦٧٠	–	+
الهند	١.٩٨	١.٣٢٥.٠٠٠	٤	١	٦١٨	٤٣	+	+
البرازيل	١.٤٥	٣١٨.٥٠٠	١٠	١	٢٣٤	٢٤	–	–
اليابان	٠.٩٩	٢٤٧.٤٥٠	١٧	٢	٥٥٢	٥٠	–	–

* تم حساب القوة النيرانية في الاتحاد الأوروبي على أساس أعلى قوة نيرانية في دول الاتحاد وتخص بريطانيا.

المصدر: جمال سند السويدي، أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، دبي، ط٢، ٢٠١٤، ص٦١.

في الوقت ذاته تسعى السياسة الخارجية الأميركية إلى تعظيم المصالح الوطنية الأميركية سواء تمثلت في ضمان التفوق الاقتصادي والسيادة التجارية، أو ضمان جودة الحياة للمواطن الأميركي.

٢- تحقيق السيطرة الكاملة على مصادر الطاقة الرئيسية (النفط):

تسعى الولايات المتحدة إلى فرض سيطرتها عليه من ناحيتي التسعير والإمدادات لضمان التفوق الاقتصادي من ناحية، والسيطرة الاقتصادية على القوى المنافسة من ناحية أخرى، بالرغم من احتياطها النفطي البالغ الأهمية، تعتمد الولايات المتحدة، بفعل استهلاكها الملحوظ، بشكل متزايد على سائر العالم للحصول على امداداتها منه. الجدير بالذكر هنا، أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في العالم في معدلات استهلاك الطاقة، كما أنها تمتلك قدرة انتاجية عالية في الطاقة مقارنة بالقوى الأخرى المنافسة لها، جدول (٢).

الجدول (٢)

أهم مؤشرات الطاقة لعام ٢٠١٢ وفقاً لترتيب القوى في النظام العالمي

القوى العالمية	معدل انتاج النفط (مليون برميل يومياً)	معدل استهلاك النفط (مليون برميل يومياً)	معدل انتاج الغاز (مليار قدم مكعب)	معدل استهلاك الغاز (مليار قدم مكعب)
الولايات المتحدة الأميركية	١٠.١٣٦	١٨.٩٤٩	٢٢.٩٠٢	٣٤.٣٨٥
روسيا	١٠.٢٣٩	٣.١١٥	٢٢.٢١٣	١٧.٩٧٥
الصين	٤.٣٤٧	٩.٨٥٢	٣.٦٢٩	٤.٦٢٤
الاتحاد الأوروبي	١.٦٩٢	١٣.٤٨	٥.٤٧٤	١٥.٨١٧
الهند	٠.٩٩٦	٣.٤١١	١.٦٨٢	٢.٢٦١
البرازيل	٢.٦٨٥	٢.٧٢٢	٥١٥	٨٨٥
اليابان	٠.١٣٦	٤.٤٨١	١٧٦	٤.٣٦١

المصدر: جمال سند السويدي، أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، دبي، ط٢، ٢٠١٤، ص٦٢.

في هذا الصدد، نجد أن اشد المنظرين مثالية لا يتجاهل أهمية احكام السيطرة الجيوبوليتيكية على مصدر الطاقة الرئيسي (النفط) ويعتبره أساسياً بالنسبة للاستراتيجية الإقليمية الأميركية. فعلى سبيل المثال يعتقد فوكوياما، وهو من اشد المنتقدين للنظرة الواقعية في السياسة الخارجية، إن ثمة أمرين من شأنهما أن يبررا تدخل الديمقراطيات في شؤون العالم التاريخي (أي الذي لم تستقر فيه الديمقراطية الليبرالية) وهما النفط والهجرة[٢] .

٣- **غرس قيم وأنماط الثقافة الأميركية خارج الإطار الجغرافي السياسي للولايات المتحدة** أي في المناطق التي تعدها الولايات المتحدة مجال حيوي لها، وتعزيز دورها على المستوى الذي يكفل فتح أبواب القبول، أمام السياسة الأميركية، ومن ثم تأمين مستقبل المصالح الأميركية وديمومة حصادها النفعي. وتتم عملية زرع القيم الأميركية من خلال جملة من الأساليب لعل أهمها: الجهود المتنوعة التي تبذلها أجهزة الدبلوماسية العامة الأمريكية التي ترتكز على حرب الأفكار وفق فرضية المقاربة الأمريكية التي ترى "أن النصر النهائي لا يحدث على أرض المعركة وإنما في العقل البشري"[٣]. لعل من أهم القيم التي تحاول السياسة الخارجية الأمريكية نشرها وغرسها في المجتمعات غير الأمريكية هي القيم المرتبطة بالرأسمالية، سواء تلك المتعلقة بالديمقراطية، أو الحرية، بشقيها السياسي والاقتصادي. ولاشك في أن ذلك ينعكس على هوية النظام الدولي. وقد تحقق ذلك، سواء في مرحلة الحرب الباردة، أو في ظل سياسة الوفاق وما بعدها، وحتى اليوم فالأساس الأيديولوجي للسياسة الخارجية الأمريكية هو الرأسمالية في

مواجهة أية آيديولوجيات أخرى كالفكر الاشتراكي ذو النظام الاقتصادي الموجه وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق والصين ودول أوربا الشرقية، وإن حاولت أن تضيف إليها بعض الأصلاحات ذات الأبعاد الاجتماعية، وخصوصاً عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بحيث تنتقل من الرأسمالية المنفلتة إلى الرأسمالية المنضبطة(٤).

٤- **الالتزام بأمن إسرائيل**، تقوم السياسة الخارجية الأميريكية على التأكيد المستمر على الالتزام بأمن إسرائيل ضد أية تهديدات لأمنها، وكيانها، وبقائها، وقد صار هذا الالتزام أساساً مستقراً ومستداماً لدى مختلف الإدارات الأمريكية، بصرف النظر عما إذا كانت جمهورية أو ديمقراطية، منذ ترومان وحتى ترامب. وأكد (أفرايمعنبار)، مدير مركز بيجن- السادات للأبحاث الاستراتيجية في جامعة بار إيلان، في دراسة له أن الأمن والردع الإسرائيليين يعتمدان على عوامل مهمة يتصدرها التزام أميركا بأمن إسرائيل وسلامتها، واستعدادها لأن تهُب لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عندما تقتضي الضرورة(٥). **يأتي الدعم الأميركي لإسرائيل نتيجته ثلاث علاقات سببية وهي**: **حساب المنفعة السياسية الأميركية**، **وتأثير اللوبي الصهيوني**، **والتماهي الثقافي – الأيديولوجي**. **وتقدم الدراسة المعنونة بـ** : (Israel etlesEtast – Unis, on Les Fondementsd'unedorctrinestrategique)

لوحة كاملة لجميع علاقات السببية التي تفسر أسباب الدعم الأميركي لإسرائيل، وتنطلق الدراسة من التفسير الأداتي- الذي يقضي باعتبار إسرائيل أداة للاستراتيجية الأميركية في المنطقة. فتعتبره ناقصاً،

ثم تفسر العلاقة بالنفع معتبرة أن إسرائيل لم تتكون كأداة لأنها كانت حاملة لمشروع سياسي خاص بها لكنها ظلت تلعب دوراً أساسياً في الستراتيجية الأميركية. وبما أن هذه العلاقة السببية لا تكفي لتفسير دعم قد يتجاوز حدود حساب المصالح. لذلك تدخل الدراسة علاقة سببية معاكسة قوامها تأثير اللوبي الصهيوني على القرار الأميركي. لكن هذا الضغط لا يمكن أن يعطي أثاره الكاملة إلا في أطار ثقافي – ايديولوجي ملائم[٦]. لهذا السبب تشكل الرؤيا لوحدة الثقافة والأيديولوجيا الإطار الذي فيه تتبلور العلاقات السببية المذكورة أعلاه.

ب- التحولات:

يمكن دراسة التحولات في السياسة الخارجية الأميركية وتوضيح مدى تأثيرها في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تقسيمها إلى ثلاث مراحل متميزة: مرحلة التوازن، ومرحلة انتقال القوة (الأحادية القطبية)، ومرحلة انعدام القطبية.

١- **مرحلة التوازن** (**الثنائية القطبية**): وهي المرحلة التي تمتد ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. إنها المرحلة التي تغطى الاتفاق على تشكيل النظام الدولي الجديد، بدءاً من إنشاء الأمم المتحدة، ومنح الدول الخمس الكبرى حق تحقيق التوازن من خلال حق النقض (Veto) في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، مروراً بأسس وقواعد لحرب الباردة بما تضمنته من توازن الرعب النووي، والردع[٧].أما عن طبيعة التفاعلات بين القطبين، فقد سادها ما كان يطلق عليه "**توازن الرعب**"بامتلاك كل منهما القدرة على شن ضربة

نووية ثانية، بحيث يلحق بالطرف المبادر بالهجوم النووي خسائر لا يمكن تحملها. إلا أن المخاوف من حدوث التدمير المتبادل المحقق. (Mutually Assured Destruction)، خاصة بعد تفجر أزمات كادت تفضي إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين، مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، فقد دفعت كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتطوير مجموعة قواعد حاكمة أخرى للعلاقات، تمثلت في الاتفاق على عدم تحدي الطرف الأخر في منطقة نفوذه المباشر، والالتزام بضبط النفس المتبادل، ولكن فترة الوفاق القصير لم تستمر بسبب التدخل السوفياتي العسكري في أفغانستان عام ١٩٧٩، وغزو فيتنام لكمبوديا، وتأسيس نظام اشتراكي بها، وهو ما أجج الحرب الباردة من جديد بين القطبين، بداية من عام ١٩٧٩، بإتباع إدارة كارتر لسياسة تقوم على تعميق التناقضات بين الصين والاتحاد السوفيتي، وتكثيف الوجود النووي في أوروبا وفي منطقة الخليج بينما استكمل الرئيس الأمريكي، رونالد ريجان، **المسار الصراعي** ذاته بإعادة إنتاج **سباق التسلح**، عبر إطلاق **مبادرة الدفاع الاستراتيجي** في عام ١٩٨٣، وفرض عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفياتي، وأتباع سياسات تقوم على أنهاك الاتحاد السوفياتي، ومساعدة الدول والحركات الانفصالية في منطقة نفوذه[٨].

٢- **مرحلة انتقال القوة** (**أي فردية أو احادية القوى القطبية**): وهي المرحلة التي امتدت ما بين انهيار أو تفكك المعسكر الاشتراكي والأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. حيث تربعت الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، وتحول النظام بالفعل إلى **نظام أحادي**(Unipolar).

ويعد عام ١٩٩١ بمنزلة إحدى نقاط التحول في هيكل النظام الدولي، وهو ما يستدل عليه بانهيار الاتحاد السوفياتي، وتفكك حلف وارسو، إثر محاولة الانقلاب الفاشل على جورباتشوف في أغسطس ١٩٩١، وتوازى ذلك مع تمكن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إجبار القوات العراقية على الخروج من الكويت. وفي خضم تلك التحولات، جاء خطاب الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب"، في سبتمبر ١٩٩١ ليعيد تأكيد نشأة نظام عالمي جديد تسوده قيم الحرية، والعدل، والسلام، والأمن، والرخاء، إلا أن ثنايا الخطاب كشفت عن تدشين مرحلة الأحادية القطبية التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بالانفراد بمكانة الدولة العظمى المهيمنة[٩]على شؤون العالم آنذاك.

٣- **انعدام القطبية(أو مرحلة اللاقطبية العالمية)**: تحكمت عقيدة الاحتواء في تشكيل السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة. وكان من الطبيعي، بعد انتهاء تلك الحرب، أن يحدث تغير جوهري، وأن يظهر نموذج جديد أو خطة كبرى جديدة تسترشد بها الولايات المتحدة عند وضع سياساتها. وفي عام ١٩٩٢ أعدت وزارة الدفاع الأمريكية مشروع استراتيجية شاملة هدفها الحفاظ على القطبية الأحادية عن طريق منع ظهور أي منافس عالمي. غير أن مشروع هذه الخطة سرعان ما دخل في متاهات الجدل، وذهب المعلقون في الداخل والخارج إلى أن أي جهود للحفاظ على القطبية الأحادية هي جهود غير عملية ولا تخلو من المخاطر. وتراجع المسؤولون سريعاً عن الفكرة، وبدؤوا يتجنبون استخدام مفردات التفوق والسيطرة، وأخذوا – بدلاً من ذلك – يتحدثون عن الولايات المتحدة

الأمريكية باعتبارها واحدة من الدول التي تؤثر في العالم، إلا إنها لا تقوده[١٠]. اذ يؤكد الواقع أننا أمام تحولات ملحوظة على المستوى العالمي، وذلك منذ مطلع هذا القرن الجديد. لاشك في أن انتهاء المواجهة الأيديولوجية والثنائية القطبية التي بنيت عليها، كانت مقدمة لنمط جديد ومستويات مختلفة من التفاعلات، أهمها حدوث تنوع في الفاعليين على مستوى النظام الدولي بما يتجاوز مركزية الدولة فيه، وهو ما عززته الثورة في وسائل الاتصالات والعولمة بوجه عام. في هذا الإطار يرى (**ريتشارد هاس**)RitchardHaus أن النظام الدولي بات يتسم **بانعدام القطبية**Non Polarity ففي دراسة بمجلة الفورين أفيرز Forgin (Affairs) في يونيو ٢٠٠٨، أشار (هاس) إلى أن النظام الدولي لم يعد يتسم بتركز القوة في ظل توزيع الموارد، والقدرة على التأثير بين عدد كبير من الفاعلين، يتصدرهم ست وحدات دولية، هي الأكثر فاعلية، وعلى رأسها الصين، والهند، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وروسيا، والولايات المتحدة. إذ يصل عدد سكانهم إلى ما يتجاوز نصف سكان العالم ويتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لها نحو ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويتجاوز إنفاقها العسكري مجتمعة نحو ٨٠% من الأنفاق العسكري العالمي. أما الفاعلون الأخرون، فيضمون قوى إقليمية مركزية، مثل البرازيل، وفنزويلا، وتشيلي في أمريكا اللاتينية، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا في قارة إفريقيا، ومصر، والسعودية، وإيران، وإسرائيل في الشرق الأوسط، والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والفاعلين من دون الدول العابرين للقومية، مثل الشركات ذات الانشطة الدولية ووسائل الإعلام العالمية،

والمنظمات الإرهابية، والميليشيات المسلحة، ويمتلك جميع الفاعلين سالفي الذكر قدرات متساوية للمنافسة حول التجارة، والاستثمار، والابتكار التكنولوجي في عالم مسطح Flat World يسمح بالتنافس بين مختلف الفاعلين(١١).

هذه التحولات ظاهرة بوجه خاص في غياب قوة مهيمنة واحدة تحدد كل القرارات الستراتيجية عالمياً، وهذا يرتبط أيضاً **بالدورات الجيوبوليتيكية**Geopolitical-Cyclesالتاريخية في كل النظم العالمية ومواقع القوى وأنماط القوة والتأثير، لابد أن نذكر أيضاً أن التحولات الكونية أيضاً لمست جوانب في العلاقات الدولية بما يجعل الكثير من المعتقدات وأسس النظام الدولي محل مراجعة.

هناك دلالة ينبغي استحضارها عند الحديث عن احتمالية انعدام القطبية والتراجع (الأنكفاء) الأمريكي وغيرها من المفاهيم ذات الصلة، وهي أن هناك ملامح كبرى، تصبغ المناخ الدولي الراهن وهذه الملامحي:-

- استخدام بعض القوى الدولية (آلية المعايير المزدوجة) في تطبيق هذه القواعد، الأمر الذي يضعف من مصداقيتها، ولا يوفر الإطار المناسب لتوظيفها في التعامل مع القضايا والمشكلات والأزمات المعاصرة، وهو ما يؤدي إلى تعذر التوصل إلى حلول مناسبة لها، بل ويقود إلى إنتاج أجيال جديدة منها أكثر تعقيداً وصعوبة في التعامل معها.

- هناك دول غير راضية عن النظام العالمي الحالي، مثل: روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران. ومن الاحتمالات المؤكدة، أن تسعى

الصين وروسيا لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وربما يحدث ائتلاف بين عدد من هذه الدول لإحداث ذلك التوازن. وهكذا سوف يؤدي التفاعل بين هذه العوامل إلى تحديد **الشكل الجغرافي السياسي للعالم الحالي في المستقبل**.

- تنامي أدوار معظم القوى الكبرى في العالم. فروسيا الاتحادية انتهت من مرحلة التأقلم التي تلت نهاية الاتحاد السوفياتي وها هي تزداد قوة وعدائية أيضاً. والصين والهند تتحولان إلى لاعبين كبيرين في منطقتيهما. كما أن اليابان تبدو الأن أكثر استعداداً للإفصاح عن أرائها ومواقفها أمام جوارها الجغرافي. وفي الجانب الأخر تحرز أوروبا تقدماً ملحوظاً في المجالات التجارية والاقتصادية بقوة وتصميم هائلين، ومكانة البرازيل تزداد في أمريكا اللاتينية، ومحاولة جنوب أفريقيا أن تكون زعيمة القارة الأفريقية. وهذا يعني أن هذه القوى بدت تأخذ مساحة سياسية أكبر وتأثير عالمي أقوى مما كانت عليه في السابق.

- ازدياد (حدة التنافس الاقتصادي والاحتكاكات التجارية الدولية) بين الولايات المتحدة وحلفائها من أيام الحرب الباردة، وهو ما قد يؤدي إلى تعقيد العلاقات المستقبلية.

- النمو الاقتصادي الملحوظ الذي تحققه بعض قوى النمور الأسيوية مثل: الصين، والهند، وإندونيسيا، وتايلاند. فإذا ما استمرت الاتجاهات العالمية على ما هي عليه فسوف يحدث تحول في (القوة الاقتصادية النسبية)، وقد تصاحبه انعكاسات مهمة في كل من**الجغرافية السياسية والاغراض** العسكرية.

– استمرار البنية الهيكلية لمعظم مؤسسات النظام الـدولي دون تطـوير يتلاءم مع ما يجري من تغيرات على مستوى علاقات القوة سواء بـين الدول الكبرى أو بينها وبين القوى الدولية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى الضعف ان لم يكن العجز عن التعامل مع العديد من الازمات والمشـاكل، لاسيما أن كثير من مناطق العالم، تغلب عليها الصراعات، ومن ثم فهـي معرضة لخطر اندلاع الحروب الإقليمية الكبرى ومحاولات فرض الهيمنة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها التي تزداد إمكاناتها يوماً بعد يوم.

– تزايد مخاطر الفوضى والتفكك الجيوبوليتيكي داخل بعض الدول، نتيجة للضعف السياسي والعوامل العرقية والطائفية والأيديولوجية وقد تـؤدي مثل هذه العوامل إلى حدوث المجاعات ومحاولات الإبادة الجماعية، بمـا يعقبها من أثار إنسانية، وأحياناً جيوبوليتيكية[١٢]. وهذا يعني أن الولايات المتحدة وروسيا قد يواجهها عدداً من الحروب الصغيرة.

انطلاقاً من ذلك يرى **كيسـنجر** أن هيكل النظام الدولي فـي القـرن الحادي والعشرين يعاني **ثلاث تحديات رئيسة**، **أولها** يتعلـق بطبيعـة الدولة نفسها، باعتبارها الوحدة الأساسية لهذا النظام، والتـي تتعـرض لقدر كبير من الهجوم والتفكيك، **وثانيهما** عدم وجـود آليـة فاعلـة للتشاور أو التعاون بين القوى الكبرى، بشأن القضايا المهمة. **وثالثها** التعارض بين منطق المؤسسات الاقتصـادية مـن جهـة والمؤسسـات السياسية من جهة أخرى. فالأول ذو نزعة عالمية في حـين أن الثـاني يعني على أساس الدولة القومية. فالعولمة الاقتصـادية فـي جوهرهـا تتجاهل الحدود الوطنية في حين تؤكد السياسة الدولية أهمية الحدود[١٣].

تشير عدد من التقارير والدراسات الستراتيجية التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة إلى حدوث تغيرات ظاهرة في نسيج النظام الدولي الجديد في ظل صعود أدوار وتكتلات مثل روسيا، والصين، والاتحاد الأوروبي، ينتظر أن تحدد العديد من ملامحه وتؤدي إلى تغييرات بنيوية في أطر القيادة والتفاعل بين وحداته، وسوف نورد نماذج منها على النحو التالي :-

- **دراسة المؤرخ الأمريكي بول كينيدي في كتابه صعود القوى العظمى الذي نشر عام** ١٩٨٧، تنبأ فيه بسقوط الإمبراطورية الأمريكية معتبراً أنه المصير الحتمي لأية إمبراطورية، بما يعني اضمحلال قوتها تدريجياً نتيجة لعوامل داخلية بنيوية، ولصعود قوى عظمى منافسة مثل الصين واليابان. وذكر (بول كينيدي):(انه إذا زادت الالتزامات الستراتيجية للدولة عن إمكاناتها الاقتصادية فأن قوتها تبدأ بالاضمحلال التدريجي إلى أن تسقط).إن (بول كينيدي) لم يكن الوحيد – في ذلك الوقت – الذي تعرض للأوضاع التي رأى أنها تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة الدولية الأولى في النظام الدولي، فهناك أيضاً حركة ثقافية نشأت في الولايات المتحدة مع أوائل الثمانينيات، وأضحت فيما بعد تعرف **بمدرسة الاضمحلال**، رأت ان مستقبل القوة الأمريكية متجه نحو التراجع، **واستندت في ذلك إلى ثلاث فرضيات رئيسة هي: الأولى:** أن الولايات المتحدة الأمريكية تتراجع على المستوى الاقتصادي مقارنة بقوى مثل اليابان وأوروبا الغربية والدول الصناعية الجديدة

كالصين. **الثانية**: إن القوة الاقتصادية هي العامل الأساس في قوة أي دولة، ومن ثم فأن هبوطها سيؤثر في الأبعاد الأخرى لقوة هذه الدولة. **الثالثة**: إن الانحدار النسبي في القوة الاقتصادية الأمريكية إنما يعود بالدرجة الأولى إلى إنفاقها الضخم على الاحتياجات العسكرية، نتيجة لمحاولتها الاحتفاظ بالالتزامات الخارجية.(١٤)

- **تقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية في تقرير لها في نوفمبر/ ٢٠٠٨ بعنوان "الاتجاهات العالمية في ٢٠٢٥، تحول العالم"**

توقعت وكالة الاستخبارات الأمريكية، أن يتراجع النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة على مدى العقدين القادمين، وحذرت من تزايد الصراع على الموارد بسبب شح المياه والغذاء، وقالت إن العالم سيكون مسكوناً بـ "الجماعات الإرهابية" التي قد تمتلك أسلحة نووية. كما أكد التقرير، الذي يستند إلى مسح عالمي لخبراء واتجاهات أجراه محللو مخابرات أمريكيون، أن الأزمة المالية الحالية هي بداية إعادة توازن اقتصادي عالمي، وسيضعف بها دور الدولار ليصبح الأول بين عملات متساوية. كما ألمح التقرير إلى أن "العالم أحادي القطبية أنتهى" مع صعود قوى أخرى إلى جانب الولايات المتحدة تنافسها في النفوذ، مشيراً إلى إمكانية حدوث انتقال تأريخي للثروة من الغرب إلى الشرق. ورغم ترجيحه أن تظل الولايات المتحدة اكثر الاطراف نفوذاً، فانه رأى أن قوتها النسبية حتى في المجال العسكري ستتقلص، وسيصبح نفوذها أكثر توتراً(١٥).

- **دراسة مويزيس أر. نعيم التي عُرفت "بنظرية نهاية القوة** The End Power"، التي أوردها في كتابه الذي يحمل الاسم ذاته، والصادر في عام ٢٠١٣، تقوم على أن القوة أخذت في التحول، من الغرب إلى الشرق، من الشمال إلى الجنوب، ومن القصور الرئاسية إلى الساحات العامة، ومن الجيوش الكبيرة المستقرة إلى العصابات المتمردة الفضفاضة(١٦). تتسق هذه التنبؤات مع مقولات **فريد زكريا** في كتابه "**عالم ما بعد أمريكا**"، الصادر في عام ٢٠٠٨، حيث يركز على صعود القوى الأسيوية، وانتقال القوة والصدارة على الأقل في المجالات الاقتصادية لمصلحة القارة الأسيوية. أما **روبرت كاجان** في كتابه "**عودة التأريخ ونهاية الأحلام**"، فيؤكد أن العالم سيشهد تصاعداً للصراع بين معسكرين أولهما ديمقراطي ليبرالي بضم الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، واليابان، والهند. أما الأخر فسيضم كل الدول السلطوية والشمولية، وتتصدرها روسيا المناوئة للغرب، والصين الصاعدة، مما يعزز التعددية الدولية، وأنتشار مقدرات القوة في دائرة أوسع من الفاعلين، وعودة سياسات القوة Power Politics، والتنافس على الصدارة العسكرية والاقتصادية، وصراعات الهيمنة بين القوى الكبرى، وهو ما تنبأ به **جيدون راتشمان** في كتابه حول **المستقبل الصفري** Zero Sum Future للنظام الدولي(١٧).
- **تقرير معهد بروكينجر في عام ٢٠١٤ بعنوان "حالة النظام الدولي"**، والذي أشار إلى أن نظام ما بعد الحرب الباردة وصل

إلى مفترق طرق؛ فقد بدأ الاتجاه نحو نظام متعدد الأقطاب، وأن الهدف الرئيسي لأي نظام تعددي هو تجنب وقوع الحرب بين القوى الكبرى وتحقيق المزيد من الإرهاب الاقتصادي، وإنجاز المزيد من العدالة، ويلاحظ التقرير أنه لا يوجد أتفاق بين القوى الكبرى حول مضمون وآليات تحقيق هذه الأهداف(١٨).

- **دراسة استاذ العلاقات الدولية إيمانوفإيشاري بعنوان**:(**نهاية النظام العالمي الأمريكي**) صدر في نهاية عام ٢٠١٤، ويذكر فيها أن النظام العالمي الذي أرتكز على الصدارة العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية الأمريكية قد وصل إلى نهايته. ويركز تحليله بعد ذلك للإجابة عن سؤال محدد هو: ما الذي سيحل محل هذا النظام؟ وفي هذا الشأن **يشير إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة** هي: النظام العالمي الصيني، أو إعادة تكوين نظام الهيمنة الأمريكي في شكل جديد، أو نظام إقليمي للتعاون الدولي يضم القوى الكبرى والصاعدة(١٩).
- **دراسة أرثر بريمر jan ArtherBremmer والتي عُرفت بـ "نظرية المجموعة الصفرية G – Zero"** وروج لها كل من **ديفد.ف. جوردون**David F. Gordon المدير السابق لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، **نوريلروبيني**NorielRoubini الأكاديمي الاقتصادي الذي أشتهر بتوقعه الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٧، وهذه النظرية قائمة على أننا نعيش الأن في عالم **تتسيَّدهالمجموعة الصفرية**G – Zero ، حيث لا توجد دولة

فردية أو مجموعة من الدول مجتمعة، لـــديها الثقـــل السياســـي والاقتصادي – أو الرغبة – لتقود بصورة صادقة تطبيق أجنـــدة دولية[٢٠]. إذ أشار **بريمر** إلى أن التحولات الراهنة للنظام الدولي تتجه لترسيخ حالة فراغ لا تتمكن في إطارهـــا أي مـــن الـــدول الكبرى، أو التحالفات الدولية من تحمل كلفة وأبعاد قيادة العالم، وهو ما يطلق عليه "**انعدام القيادة**" الذي يتسم بافتقاد الولايات المتحدة القدرة على فرض الأجندة الدوليـــة، فـــي ظـــل موجـــة انسحابية من الشؤون العالميـــة، تشـــهدها الولايـــات المتحـــدة بالانسحاب من العراق وافغانستان. في المقابل فقدت المنظمـــات الدولية والتحالفات قدرتها على وضع القواعد المنظمة للتفاعلات الدولية بالتوازي مع قدرة أي دولة صاعدة خاصة الصين، علـــى أداء الدور القيادي بما يتطلبه من التزامات[٢١].

المبحث الثاني

اتجاهات السياسة الأمريكية

ليس هناك هدف مركزي وضعته السياسة الأمريكية منذ أن تربعت على قمة الهرم السياسي الدولي سوى توطيد موقعها كقوة عظمى وحيدة في العالم. وهذا الهدف المركزي بقدر ما بقي شاخصاً في المدركات العسكرية والأمنية لمخططي السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن عملية بناء نظام دولي يترجم لهذا الهدف في محيط العلاقات الدولية وتوازنات القوة دولياً، أصبحت من المسلمات الأساسية لصانع القرار السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. وبطبيعة الحال، فأن السلوك السياسي الخارجي الأمريكي يختلف تجاه الأطراف الأخرى أو القضايا الدولية باختلاف الاتجاهات السياسية الفاعلة والمسيطرة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي في مرحلة معينة ولأن بقيت الأهداف السياسية الأساسية ثابتة لاعتبارات جيوستراتيجية، فإن كيفية خدمة هذه الأهداف تعتمد بشكل أساسي على الإدراك الحسي للاتجاه السائد، ويحدد لهذا الإدراك نسق القيم والمفاهيم التي تشكل الإطار المفاهيمي لكل أتجاه[٢٢]. ***وتتراوح السياسة الخارجية الأمريكية دائماً بين توجهين أو تيارين، هما:***

أ-**الاتجاه التدخلي**: وهو محاولة الوحدة السياسية الدولية التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى، من خلال التأثير في تركيب السلطة عبر الاستخدام المحسوب للأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل دوائر معينة، للتأثير في السياسة الداخلية و/ أو السياسة الخارجية

لدولة أخرى[٢٣]. يمثل هذا الاتجاه (**التيار المثالي الليبرالي**) ذو الجذور التاريخية العميقة في الدبلوماسية الأميركية. وهو تيار يدعو إلى التدخل المستمر في العالم من أجل تأمين أنتشار الديمقراطية الليبرالية. ويولي التيار البعد الأيديولوجي أهمية محورية. ويعتقد أتباعه أن السلام الدائم والاستقرار لن يتحققا في النظام العالمي إلا في ظل انتشار قيم الليبرالية. وتشير دراسة التأريخ السياسي للولايات المتحدة ان أفكار منظري التيار المثالي الليبرالي سادت حتى السبعينيات من القرن العشرين في محيط أهل القرار، وخصوصاً في أثناء عهد الرؤساء ويلسون وترومان وأيزنهاور وكينيدي لتتراجع فيما بعد وتعود بقوة مع رونالد ريغان، لتستقر مع انهيار الكتلة السوفياتية[٢٤].

ب-**الاتجاه الانعزالي**: وهنا لا يقصد بالعزلة معناها المطلق؛ أي الانكفاء التام أو التقوقع التام، بقطع كافة أوجه الاتصال والتفاعل مع بقية العوامل الدولية، ولكن المقصود هنا (**العزلة النسبية**) أي تقليل درجات الانغماس في البيئة الدولية. ولا يعني غياب الحضور والتأثير. بل يعني إعطاء صورة أخرى من القوة في الأداء الاستراتيجي وهي نهج (**القوة الناعمة**)[٢٥]. مثل هذا التوجه (**التيار الواقعي**)، الذي أزدهر في السبعينيات من القرن الماضي، وهو رد فعل على التدخل والتورط والتضحية للمواجهة المستمرة غير المتناغمة مع المصالح القومية السياسية (بحسب ما يراه اصحاب هذا الاتجاه). ويجد هذا التفسير تبريره النظري العلمي في كتابات (كنتزوواتز)Kenneth Watz . ولهذا المذهب جذوره في الفلسفة السياسية الأمبيريقيةالأنكلوسكسونية وفي علم السياسة البريطاني. تأثر به **هنري كسنجر** الذي أشاد **بالسياسة**

الواقعية Real pclitik التي انتهجتها الدبلوماسية الأوروبية التقليدية. فأرسى أسس استراتيجية واقعية جديدة لحقبة السبعينيات[٢٦]. وقد أتبعت إدارة أوباما العديد من السياسات التي فسرها المراقبون بتوجه السياسة الأمريكية في أتجاه خفض الانخراط الأمريكي في السياسة العالمية، وعدّوها مؤشراً على تراجع القوة الأمريكية في بعض التفسيرات، وذلك بالرغم من تأكيد الإدارة الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن قيادة العالم، وأنه لا سبيل لتقدم أمن العالم بدون القيادة الأمريكية. ومن هذه السياسات، على سبيل المثال، الانفتاح على جميع الدول، من خلال طرحه بأن لا غنى لأمريكا عن العالم الذي تربطها به علاقة اعتماد متبادل ورفض سياسة جورج بوش الأبن الرئيس السابق في عزل الدول المارقة، وأبدت إدارة أوباما الاستعداد لتفعيل العلاقات الثنائية مع بعضها، مثل كوبا وإيران وميانمار، وإتباع سياسة المشاركة البناءة أو تقاسم الأعباء مع القوى الدولية الأخرى لتحمل التكلفة الاقتصادية والسياسية لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، بدءاً من التغير المناخي والإرهاب وأنتهاءاً بالانتشار النووي، وتخفيض وجود القوات الأمريكية المباشر خارج الولايات المتحدة، خاصة في الشرق الأوسط (العراق وأفغانستان)، وزيادة الاعتماد على الأداة الاقتصادية والدبلوماسية للولايات المتحدة مع تخفيض الاعتماد على الأداة العسكرية الأمريكية بشكل مباشر في معالجة الصراعات والأزمات الدولية، محدداً إن استخدام القوة العسكرية ستكون الحل الأخير في معالجة القضايا الدولية. ووضع عدة معايير لاستخدام هذه القوة اهمها أن تكون ضرورية Necessary، ومتناسبة Proportional، وفعالة Effective وعادلة Justic[٢٧]. وارتبط بهذا زيادة الاعتماد على الجانب التكنولوجي عسكريا ، وتخفيض

العنصر البشري في هذه المهام، من خلال التركيز على عمليات فرض الحظر الجوي، واتباع اسلوب (**الحرب البديلة**)* ، وغيرها . ويرى (اوباما) انه في حالة لجوء الولايات المتحدة للعمل العسكري ، فعليها ان لاتذهب بمفردها، ولكن يجب عليها حشد الحلفاء والشركاء لاتخاذ اجراءات جماعية ، لان العمل الجماعي في هذه الظروف من المرجح ان يكون اكثر نجاحاً، وقد اشار اوباما في خطاب حالة الاتحاد في يناير ٢٠١٥، الى ايمانه بما يطلق عليه القيادة الامريكية الذكية[٢٨] ، والتي تدمج القوة العسكرية مع الدبلوماسية القوية، وتستفاد من القوة في بناء التحالفات .

يعتقد الباحث الأمريكي (**جوان كول**) أن سياسة أوباما في الشؤون الخارجية تتسم **بالواقعية**؛ إذ يتحدث أوباما عن أهمية التعاون متعدد الأطراف من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويثني على القانون الدولي، ولذلك يبدو أحياناً وكأنه ليبرالي مؤمن بالتوجهات العالمية أو الأممية. وفي المقابل، ناهض أوباما سياسة الرئيس جورج بوش (الأبن) في العراق، حيث بدا بوضوح أنه يعتبرها مخالفة للقانون والأخلاق، وهو غير مستعد للمخاطرة بالانغماس في شؤون منطقة الشرق الأوسط؛ مما يجعله يبدو كثيراً وكأنه واقعي يتخذ موقع المدافع على طريقة جورج بوش الأب. ومن الأمور ذات الدلالة المهمة في هذا الصدد، أن أوباما عندما تولى منصبه في الفترة الأولى أبقى على وزير الدفاع روبرت جيش، وهو جمهوري خدم في إدارة كل من الرئيسين بوش (الأب) وبوش (الأبن)، وأن ثالث وزير للدفاع في حكومته (تشاك هاجل)، وهو جمهوري براجماتي، (**فالواقعية الدفاعية**)، عندما ترتبط بأفكار

ستيفن والت– عالم السياسة في هارفارد – وأخرين، تختلف عن الصيغ الأخرى لهذه النظرية في تأكيد أن **الموقف الدفاعي** يمكن أن يحقق نجاحاً، على العكس من موقف الدولة العدواني التي تسعىدائماً منه إلى تعظيم قوتها أمام خصومها، **ويشير كول**: أن من المستبعد أن يكون أوباما قد تبنى الفلسفة الواقعية السياسية بصورة رسمية، لكن ميوله البراجماتية وردة فعله إزاء حرب العراق، دفعاه في هذا الاتجاه، فنجد أنه على العكس من الواقعيين يستخدم لغة القيم والأغراض الأخلاقية"(٢٩).

ووفق ما تقدم، نستنتج، أن سياسة أوباما الخارجية استمدت اصولها النظرية من **الواقعية الدفاعية** التي تجسدت في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية المنشورة في ٢٧ مايو ٢٠١٠ والتي عكست رؤية الإدارة الأمريكية لنفوذها عالمياً، وتدعو هذه الاستراتيجية، الى تدعيم قدرة الولايات المتحدة على القيام بدورها القيادي في النظام العالمي الجديد لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك **بالعمل على مسارين**؛ يتمثل:**أولهما**: في بناء قوتها الداخلية، أما **الثاني**: النظر في المقاربات التعاونية أو التشاركية والتحالفات القادرة على تحقيق نجاحات عالمية(٣٠).

شكلت منطقة الشرق الأوسط ميداناً لتطبيقات سياسة باراك أوباما الدفاعية،اذ تحدث (أوباما) بخصوص الشرق الأوسط عن علاقة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. ودعا أيضاً إلى تبني نهج أكثر واقعية وأقل تدخلاً في المنطقة، وأوضح أن الولايات المتحدة لن

تحاول فرض التغيير على الأصدقاء والأعداء على حد سواء، ولن تسعى إلى ممارسة التأثير السياسي عليهم بالقوة. وقد أعلن (أوباما) عزمه عن استكمال فك الارتباط العسكري مع الشرق الأوسط من خلال إنهاء الحرب المستمرة في أفغانستان، وسحب معظم القوات الأمريكية منها، وربما كلها، بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وبعد مرور العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تمثل قوة تحول في سياسات الشرق الأوسط، رسم أوباما مساراً جيوبوليتكياً يتسم بالمزيد من الحذر والبراجماتية للعقد الثاني. كما ألمح كبار المسؤولين في حكومته إلى عدم جدوى توجيه ضربة إلى إيران. كما تضمن الخطاب السياسي الرسمي الأمريكي إشارات تشير أن واشنطن تريد تفادي التورط العسكري في سوريا. وخلال الفترة الأولى لرئاسة أوباما، أعلنت إدارته سياسة التمحور نحو "أسيا"، وبذلت الكثير من الجهود الدبلوماسية في علاقاتها مع الدول المطلة على المحيط الهادي[٣١]. ***إنطلاقاً مما تقدم، يقدم البحث نماذج تطبيقية للسياسة الواقعية التي اتبعتها إدارة أوباما في منطقة الشرق الأوسط الذي يعد من أهم المجالات الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.***

الأول: **الانسحاب العسكري من العراق وأفغانستان**: ظهر أشد أشكال فك ارتباط أوباما من الشرق الأوسط إثارة ووضوحاً عندما أوفى بوعده بإنهاء حرب العراق. ففي الشهور الأولى لولايته الأولى، أعلن أوباما تصميمه على سحب القوات الأمريكية من العراق، وإعادة توجهها إلى أفغانستان، ثم أعلن أيضاً تصميمه على الخروج العسكري الآمن من أفغانستان في غضون سنوات قليلة. وكان الوجود العسكري الأمريكي في

العراق في أوج الحرب قد بلغ ١٧٠ ألفاً أو نحو ذلك، ثم صار صفراً. فوجه صقور المحافظين الجدد مثل عضوي مجلس الشيوخ جون ماكين، ولينزي جراهام نقداً لاذعاً إلى الانسحاب التام للقوات العسكرية الأمريكية من العراق باعتبار ذلك تفريطاً في الميزات الجيوبوليتيكية التي يتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت عليها من غزو العراق(٣٢).

الثاني: الاستخدام الفاعل للقوة الناعمة في دول "الربيع العربي": شكل الربيع العربي فرصة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية كي تدخل إلى الشأن العربي **كقوة ناعمة**، بدلاً من إقحام نفسها كقوة غاشمة. كما حدث خلال مرحلة "الحرب على الإرهاب". وتمكنت الولايات المتحدة من قلب موازين عديدة خاصة لجهة تحقيق تصالح غير متوقع وغير مألوف بين الإسلام السياسي الصاعد والولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فوجئت بانطلاق الثورات، فإنها سرعان ما تخلت عن مساندة بعض الدكتاتوريات العربية، وأنتجت مواقف منفتحة على القوى الجديدة. ولاسيما الإسلامية – التي بدت مفرطة في بعض الحالات. وتشير المعطيات الجيوستراتيجية الأولية إلى أن الولايات المتحدة وبعكس كل من روسيا والصين، برزت ضمن قائمة الرابحين، وليس ضمن قائمة الخاسرين في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وذلك عبر مواكبتها لحركة التأريخ، ودعمها الواضح والأقل وضوحاً لقوى التغير والتجديد في المنطقة(٣٣)، وإن بدا ذلك بتردد أحياناً في المراحل الأولى. وكيفت إدارة أوباما دعمها للثورة في كل بلد وفقاً لمساندة تلك الثورة لأهداف أمريكا في المنطقة. فدعمت الرئيس اليمني الجديد (نائب الرئيس السابق) عبد ربه منصور هادي بعد أن أيد الحكومة الأمريكية في الحرب

غير الشرعية التي تشنها على بلاده بطائرات من دون طيار، معرباً علناً عن تأييده الولايات المتحدة التي تواصل انتهاكاتها للسيادة اليمنية بذريعة محاربة تنظيم القاعدة. دعمت واشنطن أيضاً قادة ليبيا ما بعد القذافي عندما فتحوا سوق الطاقة وإعادة الأعمار، وتبنيهم مواقف "صديقة" تجاه الولايات المتحدة إقليمياً. واستمرت في دعم الملكية الأردنية المتعاونة معها في مواجهة الانتفاضة الشعبية على حكومتها. أما بالنسبة إلى التحالف مع مصر، فشددت أمريكا على أن دعم التحالف يتوقف على أداء قادتها المنتخبين حديثاً. وأوضحت الإدارة الأمريكية أنها لا تعد الإخوان المسلمين حلفاء للولايات المتحدة ما لم يحددوا موقفهم. وقدم الاعتداء الإسرائيلي على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ فرصة للرئيس المصري الجديد كي يظهر مصداقيَّتِهِ، فبعد إدانة مقتضبة ومماطلة، مضى الرئيس المصري (السابق) محمد مرسي في وساطة ناجحة لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس بعد مشاورات وثيقة مع واشنطن وتنسيق مباشر مع الرئيس أوباما[٣٤]. وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من الاستفادة القصوى من التحولات المصاحبة للربيع العربي، واستغلت مستجدات التغيير في المنطقة العربية لتحافظ على مصالحها الحيوية وتسترجع بعضاً من نفوذها الجيوسياسي، وتجدد حضورها السياسي، وتستبدل بتحالفاتها العربية القديمة أخرى جديدة بأسرع ما كان متوقعاً.

الثالث: حشد الحلفاء والشركاء في الحرب على ما يسمى بـ " تنظيم الدولة الإسلامية داعش": جاءت الغزوة الجامحة لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" لتقدم إنموذجاً لسياسة المشاركة البناءة أو تقاسم الاعباء مع القوى الدولية والاقليمية لمواجهة تحدي ماتسميه " الارهاب "

ففي شهر سبتمبر من عام ٢٠١٤، أعلن الرئيس الأمريكي عن استراتيجية شاملة مضادة للإرهاب للتصدي لـ "داعش" في العراق وسوريا Comprehensive counter – terrorism strategy وتتكون هذه الاستراتيجية في السياق السوري من محورين: **الأول**: تشكيل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة لشن هجمات جوية على "داعش"، يكون الهدف منها إضعاف التنظيم وتدميره **والآخر**: تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار منها الكونجرس لتدريب مقاتلين معارضين يتسمون بالاعتدال في سوريا [٣٥]. وجاء مقترح **مؤسسة راند الأمريكية** ليضع اطاراً استراتيجياً للحرب العالمية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة عبر تقرير قدمته المؤسسة إلى الإدارة الأمريكية لمواجهة ما أسماه التقرير (الازدياد المطرد في اعداد التنظيمات الجهادية في المنطقة الشرق أوسطية عامة والعراق خاصة...) مقترحاً على الإدارة الأمريكية **ثلاثة أساليب** للتعامل مع هذا الخطر دون اللجوء لعمليات موسعة كبيرة كتلك في أفغانستان أو العراق، تخفيفاً لمزيد من النفقات العسكرية التي لم تعد متوفرة للبنتاجون كما كانت. وهذه الأساليب أو الاستراتيجيات هي: (**الاشتباك**، **والتنسيق**، **وتحقيق التوازن دون تدخل**)"*:

وفي ضوء مقترح مؤسسة راند، أدخل الرئيس اوباما تعديلات جوهرية على سياسات الامن القومي الامريكي في اتجاه استبعاد التدخل المباشر في الشرق الاوسط من خلال نهج آخر، تمثل في استراتيجيتين ، هما :[٣٦]

- **استراتيجية القيادة من الخلف:** أي تسليح القوات البرية الحليفة، وتدريبها، ومساندتها، مثل الجيش العراقي، وقوات البيشمركة الكردية، وبعض قوى المعارضة المعتدلة السورية. ظهرت هذه الاستراتيجية على العلن حين طلب الرئيس أوباما من الكونجرس الموافقة على تخصيص خمسة مليارات دولار تخصص لتدريب القوات الأمريكية لضباط وجنود جيوش، أو قوات أمن تتخصص في عمليات مكافحة الإرهاب، بدلاً من أرسال قوات عسكرية أمريكية، خاصة قوات برية، إلى دول أخرى لمكافحة الإرهاب.

- **استراتيجية القيادة من الجو:** من خلال توسيع مراقبة الأقمار الاصطناعية وشن هجمات الطائرات من دون طيار كلما كان ضرورياً. وهذا ما حدث حتى الأن في باكستان وأفغانستان والصومال واليمن والعراق وسورية وليبيا. وقد بدأت العمليات العسكرية في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤ ضد التنظيم، حين قامت قوات التحالف؛ بقيادة الولايات المتحدة وبدعم من بعض الدول العربية، بأول هجمات جوية في سورية والعراق. اذاً جاءت استجابة الإدارة الأمريكية لهذا التحدي من خلال نمط مختلف عن حروب بوش الأبن، يقوم على تشكيل أوسع تحالف دولي وإقليمي ممكن، توزع فيه الأعباء بطريقة تسمح للولايات المتحدة بتجنب أرسال قوات برية على الأرض، وقصر الجانب العسكري من المشاركة العسكرية الأمريكية على غارات جوية، وتوجيه ضربات عن بعد، وإمدادات بالأسلحة والذخائر، والمساعدة في تدريب القوات المقاتلة في الميدان. رافقت الاستراتيجية العسكرية جهد دبلوماسي سياسي، إذ تبنت الولايات المتحدة عدداً من قرارات مجلس الأمن الدولي، ومن ضمنها القرار

٢١٧٠ في أغسطس ٢٠١٤، والقرار ٢١٧٨ في سبتمبر ٢٠١٤ لجعل العقوبات الدولية أكثر رصانة، وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب والأموال لتنظيم "داعش"، وجبهة النصرة التي تنشط في سورية، بوصفها فرعاً من تنظيم القاعدة. وعقدت الإدارة الأمريكية في فبراير ٢٠١٥ قمة عالمية لمواجهة التطرف، استهدفت جلب زعماء محليين ودوليين لمناقشة سبل مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي إلى نشر في التطرف، وتعبئة المتطرفين، وإلى الممارسات العنيفة(٣٧). ***يبدو أن سعي الإدارة الأمريكية التعامل مع الأزمة التي فرضها "داعش" على ساحة الشرق الأوسط يهدف إلى تحقيق الآتي:*** ١- إعادة المكانة لسياسة أمريكا الخارجية، وتجديد الثقة في الدور الذي يمكن لها أن تلعبه على مسرح السياسة العالمية، والإمساك بزمام الفرصة المتاحة أمامها لإثبات أنها لا تزال قادرة على تشكيل وقيادة تحالف دولي في مواجهة "داعش"، تقبل فيه من ترغب، وتستبعد عنه من تشاء. ٢- ترسيخ مفهوم اوباما عن ما أسماه بـ "الشراكة العالمية"، وضرورة أن يتحمل الشركاء مسؤولياتهم. ٣- إعادة ترتيب العلاقة مع دول المنطقة، بإظهار الدعم للقوى الحليفة، والعمل على خلق أدوات ووسائل ضغط إضافية على القوى المناوئة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، وحمل هذه القوى على تعديل سياساتها بما يتناسب مع ضرورات المحافظة على المصالح الحيوية والأمريكية.

كما يبرز اتجاه أخر في السياسة الخارجية الأمريكية والذي بات يعرف في أدبيات السياسة بـ (مدرسة المحافظون الجدد) أو (التيار المحافظ). يعد هذا التيار الأساسي والأكثر نفوذاً داخل الحزب

الجمهوري*. يمثل دعاته أقصى التطرف في الحزب الجمهوري، وظهرت سطوتهم على الحزب بشكل واضح بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وقدموا أنفسهم كقيادة مؤهلة أكثر من غيرها لتحقيق الانتقام الوطني من الإرهاب الدولي. تعود جذور هذا التيار أو المدرسة إلى الفلاسفة اليهودي **وهماليوشتراوس وبرنارد لويس** استاذ دراسات الشرق الأدنى بجامعة بريستون الأمريكية والتلامذة الجدد للمحافظ الاستراتيجي الشهير **هنري جاكسون** الذي يؤكد دائماً على محاكاة القيم الأيديولوجية لإسرائيل كدولة ويعد تلامذته من أمثال **جون بولتون**، **ورامسفيلد**، **وإبرامز**، **وولفوتيز**، **وفايت**، **وبيرل** إن الولايات المتحدة كأرض للحريات محتجزة في صراع دائم لا نهاية له ضد الحركات والأيديولوجيات التي تقتل الأبرياء، وتدمر الحريات(٣٨).

في مجال السياسة الخارجية: تعد التوجهات الفكرية **للتيار المحافظ** في بعض منها مزيجاً من أفكار التيارين الليبرالي والواقعي. يؤمن هؤلاء، **بإفتراضين أساسيين** فيما بعد الحرب الباردة. **الأول**: أن الولايات المتحدة لها التزامات ومسؤوليات كونية لا يمكن الفرار منها. أما **الثاني**: أن الولايات المتحدة يجب أن تحد من التزاماتها الخارجية، ويجب أن تمارس نوعاً من الحرص في ممارسة تلك المسؤوليات، أو بعبارة أخرى يجب أن تتجنب الولايات المتحدة الالتزام الزائد Over Commitment في الخارج، ويعني ذلك أن قادة الولايات المتحدة يجب أن يمارسوا قدراً من التمييز والانتقاء في القرارات التي ترتبط بها الولايات المتحدة بالنسبة للقضايا الدولية، وأن يقوموا بذلك فقط عندما يكون الحفاظ على الاستقلال الوطني والأمن في حالة خطر واضح. وأن

الدور الدولي للولايات المتحدة يجب ان يكون هو الدور التوازني الأخير Balancer of Last Resort في جهود الحفاظ على السلام والأمن الدولي. ويرى أنصار هذا الفريق أن الاقتراب المناسب لمواجهة المشاكل الدولية يقع في مكان وسط بين الموقف المتطرف للعزلة التقليدية، والتدخل بدون تمييز Indiscriminate Intervention وأن صانعي القرار يجب أن يأخذوا حذرهم دائماً من الأغراء المتعلق بالتمدد الزائد خارجياً[٣٩]. **ويشكك المحافظون التقليديون** في قدرة الامم المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى في الحافظ على الأمن والاستقرار الدوليين، والتعامل بشكل فعال مع التهديدات التي تواجه أمن الولايات المتحدة. ويرى أنصار هذا الفريق أن عدداً كبيراً من تصرفات وقرارات الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، وعدداً أخراً من المنظمات متعددة الأطراف، كانت ضد المصالح الوطنية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبذلك يتفق المحافظون الجدد في هذا الخصوص مع الواقعيين في أن القانون الدولي أضعف من أن ينفذ القواعد ويضبط العدوان[٤٠]. تجلت هذه الرؤية في مقال الجمهوري المحافظ **بوب دول** بمناسبة الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٩٦ عندما قال: "إن الولايات المتحدة يجب ألا تعتمد على الأمم المتحدة، بل يجب أن تعطي الأفضلية لنفسها ولحلفائها" . ويعكس ذلك الموقف الذي أتخذه **نويت غنغرتش** Newt Ginqritch في أثناء الحملة الانتخابية التشريعية لعام ١٩٩٤، إذ دعا هذا الأخير إلى عدم التقيد بأليات الأمم المتحدة حتى يكون التدخل أكثر ردعاً وأكثر تطابقاً مع المصالح الأمريكية[٤١]. **ويشكك المحافظون** أيضاً في عدد من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويؤمن المحافظون التقليديون،

بأهمية قيام الولايات المتحدة بلعب دور قوي على المسرح الدولي. على أن يكون محركها الأساسي هو مفهوم (**المصلحة القومية**) National Interest ، ويؤكدون مركزية هذا المفهوم كمرشد للسياسة الخارجية، وأن مصالح الولايات المتحدة يجب أن يتم تمييزها عن مصالح الإنسانية كلها، كما أنها يجب ألا تتطابق مع ما يمليه الرأي العام العالمي. وتعد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب)، ووزير خارجيته جيمس بيكر تعبيراً عن سياسات هذا التيار. وقد عبر جيب بوش الحاكم السابق لولاية فلوريدا، والمرشح الرئاسي في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري عام ٢٠١٦، عن أفكار هذا التيار[٤٢]. **ويرى انصار هذا التيار**، أن على الولايات المتحدة أن تتحرر من استراتيجيات التعاون والتفاهم، وتجتهد لخلق فرص هيمنتها في أية منطقة من مناطق العالم، لاسيما تلك التي تشكل مناطق مصالح حيوية للولايات المتحدة، وأفضل طريقة للدفاع عن المصالح الأمريكية هي ترسيخ تواجد عسكري متفوق وممارسة سياسية خارجية تخدم هذا التفوق، وإيجاد توازنات إقليمية يهيمن عليها الحلفاء الاستراتيجيون لواشنطن، وبناء تحالفات تكون كأداة ضبط دون ظهور قوة عالمية أو إقليمية معادية للنفوذ الأمريكي. واكثر المبادئ المثيرة في رؤية المحافظون الجدد هي نظرتهم للحرب كوسيلة أساسية في إحداث التغيير المطلوب في البيئة الدولية. ظهر هذا المبدأ أو هذه النظرة بصورة واضحة عندما ربط المحافظون الجدد بين أحداث ١١ سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة والأوضاع الداخلية في الدول العربية، والتي تؤدي – من وجهة نظرهم إلى ظهور مناخ يساعد على نمو التطرف. ومن ثم لم يجد المحافظون الجدد غضاضة في الدعوة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية من أجل إحداث تغيير بها، وذلك حتى لا تؤدي إفرازات الداخل العربي إلى

تغيير الداخل الأمريكي، ونمط الحياة الأمريكية، كما حدث عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر من تزايد للقيود على الحريات الأمنية، وافتقاد للإحساس بالأمان. وفي هذا الإطار، نظر المحافظون الجدد إلى مسألة تغيير النظام في العراق وخلق نموذج ديمقراطي به على أنه إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق التغيير في المنطقة. ووفقاً لتصورهم، فإن ذلك سيؤدي إلى أنتشار العدوى الديمقراطية في دول المنطقة عن طريق ما يسمى **بنظرية الدينامو العكسية**، أي تحول الدول العربية، واحدة تلو الأخرى، إلى تبني النمط الديمقراطي(٤٣). استناداً لذلك، **تبين أن المحافظون الجدد هم رواد النزعة التدخلية الحالية**. ويربط هذا الفريق هذه السياسة بالقيم الأمريكية. ويعتقد هؤلاء أن العالم يتطلع لقيادة الولايات المتحدة ليس فقط بسبب قوتها العسكرية والاقتصادية، ولكن لأن نشر الديمقراطية هو جزء من رسالة الولايات المتحدة في العالم. ويعتقد هؤلاء أيضاً أن دور الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية بالقوة العسكرية تتعلق بالمصلحة القومية الأمريكية. فعلى سبيل المثال يذكر **ستروب تاليوت** أحد أبرز منظري هذه الاستراتيجية، أن الولايات المتحدة لها مصلحة في الطريقة التي تحكم بها الدول الأخرى نفسها، خاصة في ظل ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل وكلما أزداد عدد الدول التي تتبنى نظام الحكم الديمقراطي، وأزداد الترابط بينهما، أدى ذلك إلى ازدياد أمن ورخاء الشعب الأمريكي، ومن مصلحة القومية الأمريكية قيام الولايات المتحدة بدعم وتشجيع والدفاع عند الضرورة عن الديمقراطية في البلدان الأخرى(٤٤).

المبحث الثالث

مستقبل الاستراتيجية الأمريكية وتوجهاتها

سيحاول البحث في هذا الجزء التنبؤ أو استشراف اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب الذي تولى قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من شهر كانون الثاني عام ٢٠١٧، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنها مهمة صعبة يكتنفها الكثير من الصعوبات، لاسيما وأن المدة التي بدأ فيها حكم ترامب قصيرة، ولا تزال في بدايتها، فضلاً عن أن السنة الأولى في الحكم تخصصها الإدارة الأمريكية عادةً لمراجعة السياسة الداخلية والخارجية للإدارة السابقة، ودراسة التحديات الراهنة. **بالرغم من ذلك – وفي تقديرنا – يمكن استشراف مستقبل السياسة الأمريكية بالأعتماد على**:-

أ-دراسة وتحليل الاتجاهات السياسية للفريق السياسي والأمني لترامب (**مجلس الأمن القومي**). إذ أن الرئيس الأمريكي الفائز بالانتخابات غالباً يأتي بأنصاره على المستوى السياسي والأمني في مؤسسات صناعة القرار لضمان حالة الانسجام على مستوى القرارات والتنفيذ.

ب- **دراسة وتحليل الفكر السياسي للرئيس دونالد ترامب**. إذ يعد الرئيس في الولايات المتحدة الأميركية اللاعب الأساس في السياسة الخارجية، وهو المسؤول الأول عن إدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية لبلاده. وان كانت هناك حقيقة مفادها ان النظام السياسي الامريكي هو

نظام مؤسسات ، وهناك سياسة خارجية أمريكية بعيدة المدى تتعدى الاعتبارات الشخصية. بيد أن عملية صنع القرار لا يختفي فيها دور الرئيس، فشخصية الرئيس تؤثر بشكل رئيس في عمل هذه المؤسسات؛ ذلك لأن تلك المؤسسات لا تمتلك أجندة سياسية بذاتها، وإنما يتم استخدامها لتنفيذ الأجندة السياسية للرئيس، أبرز دليل على ذلك، أجندة الحرية والديمقراطية والحروب الاستباقية للرئيس بوش (الأبن)، حينما أُستخدمت المؤسسات الأمريكية لتنفيذ الأجندة التي يحملها المحافظون الجدد في السياسة الخارجية الأميركية. علاوة على ذلك، أن أسماء استراتيجيات عديدة ظلت بأسماء الرؤساء الأمريكان، سميت لاحقاً بالعقائد أو المبادئ، كعقيدة كارتر، ومبدأ ويلسون، ومبدأ أوباما، وغيرها ونوالي شرح ذلك كالآتي:

أ- ***دراسة وتحليل الاتجاهات السياسية للفريق السياسي والأمني للرئيس (مجلس الأمن القومي)*** :- يعد مجلس الأمن القومي، أحد أهم مراكز صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. تتلخص مهامه في **أربعة وظائف أساسية**، بحسب **مايكل فلين**، مستشار الأمن القومي، الذي تمت إقالته بسبب الاتصالات مع السفارة الروسية في واشنطن –**الأولى**: إعطاء النصيحة للرئيس. **الثانية**: بلورة سياسات وطنية بالتنسيق مع الوكالات المعنية. **الثالثة**: مراقبة كيفية تنفيذ هذه السياسات. **الرابعة**:الحفاظ على أمن الرئيس.[٤٥] ولهذا الفريق الذي يقدم المشورة للرئيس ترامب ثلاثة أتجاهات مختلفة[٤٦].

أولاً: **مجموعة أميركا أولاً**: يتقدمهم **ريكستيليرسون**، وهو الرئيس التقليدي لشركة إكسون موبيل النفطية،، ووزير الخارجية حالياً، جاء اختياره لهذا المنصب؛ لأنه بارع في عقد الصفقات العالمية على حد قول الرئيس ترامب، وعليه استراتيجية سياسة الصفقات، أي ان تكون ادارته للسياسة الخارجية الأميركية من وحي الاستثمار الاقتصادي كإدارته للشركة النفطية التي تعد خامس أكبر شركة أمريكية (السياسة الخارجية كاستثمار، وغرفة مجلس إدارة). وينادي تيليرسون، بضرورة إعادة العلاقات الأمريكية، الروسية، بغض النظر عن الخلافات معها.

ثانياً: **مجموعة التقليديين الأوفياء**: يتقدمهم وزير الدفاع الجنرال **جيمس ماتيس**، والذي شغل منصب رئيس القيادة الأمريكية الوسطى سابقاً، **وينادي ماتيس** بضرورة الحفاظ على تحالفات الولايات المتحدة والتزاماتها الدولية – كحلف الناتو – ويرى أن روسيا ليست صدولة حليفة للولايات المتحدة، بل هي خصم استراتيجي(أي عكس رأي تيليرسون في هذا المجال) .

ثالثاً: **مجموعة المقاتلين الدينيين**: يتقدمهم مستشار الأمن القومي (**مايكل فلين**) ، الذي يعد (**الأسلام الأصولي**) والعدو الحالي للولايات المتحدة الأمريكية. تبرز أهمية هذه المجموعة في رؤيتها بضرورة مواجهة ما تطلق عليه بتهديد المتطرفين، وأنه يتعين على الولايات المتحدة إجراء الأتي:- ١- الدعوة إلى استراتيجيات مختلفة وليست ثابتة (القيادة التحويلية). ٢- مهاجمة الأنعزالية، وأي شكل من أشكال الانسحاب الأميركي (العقدة الجمهورية). ٣ - تحالفات جديدة ذات قيمة.

٤- السياسة الخارجية الناجحة تعتمد على استراتيجية طويلة الأمد والتي تجمع بين الازدهار، الاقتصاد في الداخل، ودعم القوة العسكرية (الجيو اقتصادية -الجيوعسكرية). ٥ - التعددية في السياسة الخارجية، عن طريق التعامل بحكمة بين أنظمة مستقرة وديمقراطية ليبرالية من جهة، والأنظمة الشمولية من جهة أخرى. ٦- الدفاع القوي هو أفضل رادع، وفق مقولة **جورج واشنطن** "أن تكون مستعداً للحرب، هي واحدة من أكثر الوسائل الفعالة للحفاظ على السلام". ٧ - تحديد العدو الحقيقي، وفق ما قال (فالون) "نحن بحاجة إلى أن نكون أكثر وضوح، حول من نقاتل نحن". ووفقاً أيضاً للمقولة التأريخية، "من الخطأ أن نعتقد أن التحدي الذي يواجهنا هو التعامل مع مجموعة غير محددة من المتطرفين الذين يمارسون العنف أو الجهات الفاعلة هي مجردة من أي أيديولوجية، ولكن هذه ليست الحقيقة، خصومنا في جميع أنحاء العالم هم المتشددين الإسلاميين (أي العداء الواضح للإسلاميين) .

ويرى بعض المختصين في الدراسات الأميركية، أن الرئيس الحالي بحاجة إلى هذه المجموعات الثلاثة في فريقه للأمن القومي؛ لأنه لا يريد أن تكون مجموعة (**أمريكا أولاً**)، تنفرد في توجيه بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية بعيداً عن الالتزامات الدولية للولايات المتحدة التي ترسخت على مدى عقود، مما يقود بالتالي إلى اضطرابات وفوضى عالمية. كما أنه لا يحبذ أن تقوده مجموعة (**المقاتلون الدينيون**)، إلى تورط عسكري جديد في (الإقليم الشرق - أوسطي) بالمقابل يرفض أن يكون فريسة لمحاولة مجموعة (**التقليديين الأوفياء**)، بإبقاء الحال على ما هو عليه في السياسة الخارجية[٤٧].

ب- ***دراسة وتحليل الفكر السياسي للرئيس دونالد ترامب***:- لا يسع أي دراسة موضوعية للتوجهات السياسية الاستراتيجية للولايات المتحدة أن تعتمد مبدأ الفصل المنهجي بين مستوى الخطاب وبين مستوى الممارسة الميدانية. ودراسة الخطاب تنفذ إلى المستوى الأيديولوجي، الذي يشمل كل الرؤى والتصورات العلمية منها وغير العلمية، في حين أن دراسة الممارسة السياسية تنتقل إلى مستوى المؤسسات السياسية القانونية وتتناول موازين القوى الاجتماعية ومدى تجاوب المجتمع ومؤسسات الدولة مع الخطاب الأيديولوجي السائد. ولا تتجاهل الدراسة العلمية للقرار السياسي علاقة التصورات السياسية بالممارسات الميدانية. أنها تنتقل من هذا الخطاب إلى خلفية هذا الأخير. وتظهر العلاقة السببية بينه وبين قاعدته الاجتماعية. ولأننا في هذا الجزء من المبحث أمام حقل واسع النطاق للبحث السياسي آثرنا أن نتناول وجهاً من وجوهه. لذا لا نقدم هنا دراسة لآلية صنع القرار الأميركي في مجال السياسة الخارجية. ولا دراسة لتأثير موازين القوى السياسية فيها. وإنما نكتفي بتناول أوجه من الخطاب السياسي الأميركي حول البيئة الاستراتيجية الدولية والاقليمية (الشرق اوسطية). **اذيتضمن الخطاب السياسي عامة والخطاب السياسي الأمريكي خاصة ثلاثة أنماط أساسية هي**[٤٨]:-

١- الخطاب السياسي الموجه من موقع السلطة والذي يرسم الخطوط الكبرى الاستراتيجية لتنظيم علاقة الولايات المتحدة ببقية دول العالم، فعندما يحدد هذا الأخير الأهداف والأعداء لا يبرر منطلقاته الأولية وإنّما يعطيها مظهر المبادئ المطلقة. مثل مبدأ أنتشار الديمقراطية الليبرالية

والاقتصاد الحر. كما هو شأن مبدأ تكريس التفوق الأمريكي ونظرة العداء للدول العاصية (The roque states).

٢- الخطاب السياسي العلمي والذي يقدم أشكالاً عقلانية من التنسيق الاستراتيجي، والذي من شأنه أن يقدم التبرير العلمي للمبادرة السياسية. وفي هذا الخطاب تأسس المبادئ الاستراتيجية المعلَّلة على المبادئ الأولية المذكورة أعلاه والتي لا يبررها العلم، لكنها تنبثق من موقع رجل العلم داخل خريطة الصراع السياسي، كما تنبثق من وعيه كأميركي لهذا الموقع.

٣- الخطاب الفلسفي السياسي والأنثربولوجي، ويبحث عن تبرير منطقي لهذه المبادئ الأولية. بدت ملامح التوجهات السياسية الأميركية تتضح من خلال الخطابات التي ألقاها ترامب من خلال السباق الانتخابي، وفي سياساته في بداية ولايته الأولى وقد تجلت بميله نحو المدرسة الواقعية، والسير بحذر نحو التدخل الخارجي، وعن طريق استطلاع أرائه في السياسة الخارجية، يمكن الاستنتاج بأنه قريب جداً من (**المدرسة الجاكسونية***) التي يتصف أنصارها بالواقعية من ناحية، وشبه الانعزالية من ناحية أخرى، والقومية والشعوبية بصورة تامة، إذ اشتهر ترامب بخطابات شعبوية لتلائم شريحة كبيرة من الشعب الأمريكي، حيث خاطب ترامب عواطف الأميركيين، فسبب تزايد الفجوة في الدخل والنفوذ بين النخبة والطبقة المتوسطة، حاول ترامب في حملته الانتخابية أستثمار تصاعد مشاعر الاستياء الشعبي ضد النخبة السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية وتوجيهه في إطار التواطؤ بين النخب السياسية والاقتصادية لإلحاق الضرر بالمصالح الأساسية

للطبقة الوسطى، وقدرتها على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي[٤٩]. ويتفق مع هذه الرؤيا الكاتب الامريكي (والتر رشيل) Walter Russel Mead، اذ يرى بان ترامب يتمثل التقاليد الجاكسونية ، من خلال بروز مظاهر القومية، ونمو متسارع للشعبوية في المجتمع الامريكي، فضلا عن حالة عدم الثقة بالعالم الخارجي . [٥٠]

كما أن العديد من أفكار المرشح دونالد ترامب ليست جديدة تماماً بالنسبة للفكر المحافظ الأمريكي، ولكنها كانت دائماً تحتل مساحة هامشية في هذا الفكر، ولكنها تعود الأن لتحتل مكان الصدارة بسبب الأوضاع الاقتصادية بالولايات المتحدة وإحساس قطاعات واسعة داخل الحزب الجمهوري بأن الولايات المتحدة تعاني حالة ضعف داخلي وخارجي. ووفق تقديرنا – فإن أفكار الرئيس دونالد فيما يخص السياسة الخارجية تعد مزيجاً من أفكار وتوجهات المدارس والتيارات الفكرية السابق الإشارة إليها، فضلاً عن توجهات وأفكار جديدة أتى بها ترامب (كاستراتيجيات)؛ نتيجة لتأثير الأزمات الاقتصادية والتحديات الراهنة التي تواجهها القوة العظمى من منافسين تقليديين مثل روسيا، والصين، والأتحاد الأوروبي. **وفيما يأتي عرضلأبرز أفكار وتوجهات الرئيس ترامب المتعلقة بدور الولايات المتحدة ومستقبل سياستها الخارجية في البيئتين الدولية والاقليمية (الشرق اوسطية):**

أولاً : البيئة الاستراتيجية الدولية (أو العالمية) Universal :

١- استمرار الولايات المتحدة كأكبر قوة دولية تقود العالم كله.
مثلما ينطلق الجاكسونيون من نظرة واقعية للسياسة الدولية التي

تسودها الفوضى والتهديد، ويرون: أن القوة العسكرية هي وحدها القوة التي يمكن الاعتماد عليها لضمان مصلحة الأمة الأمريكية، فإن الـرئيس ترامب يدعم التوجه نحو زيادة القوة العسكرية الأمريكية، ويؤيد خطـط زيادة الأنفاق والتحديث العسـكري، إذ يـرى: "أن الهيمنـة العسـكرية الأمريكية في العالم لا جدال فيها"، وأردف قائلاً: "لدينا القـوة وسـوف تستخدم إذا كان الأخرون لا يلعبون وفق القواعد"(٥١).

٢- **الحد من الأفراط في التوسع الجيوبوليتيكي:** تتمحـور رؤيـة ترامب هذه، أن الولايات المتحدة الأمريكية متمددة بإفراط، ويعلل سـبب ذلكبأن الولايات المتحدة الأمريكية استبدلت نظام العلاقات متعدد الأطراف بتحليل حذر للمصلحة الوطنية، وفي هذا الاتجاه تكـون أمريكـا مقيـدة بعلاقات معقدة، تضع مخاطر وأعباء على كاهلها عندما يتوجـب عليهـا القدوم لتقديم مساعدات لبعض البلدان(٥٢). لذا وفق تلك الرؤيـة، فـإن ترامب لا يعير أهمية كبيرة للالتزامات الأمنية الأميركية في الخـارج، إذ يرى "أنها تكلف الولايات المتحدة الأميركية الكثير من الأموال ". وبـذلك يبدو ترامب أنه من أنصار (**الأنخراط المحدود في الخارج**). وقد أعطـى ذلك التوجه شبه الانعزالي شعبية كبيرة له بين أوساط المجتمع الأميركي من الذين يعتقدون: "أن الولايات المتحدة الأميركية تبذل جهـوداً مبـالغ فيها لإيجاد الحلول للمشاكل خارج حدودها". وقد عزز ترامب رؤيته تلك بتبنيه شعار (أمريكا أولاً)، والتي تعني أن مصـلحة الولايـات المتحـدة الأميركية مقدمة على بقية المصالح، وليس بالضرورة أن تعمل أمريكـا على تأمين مصالح غيرها دون ثمن على الأقل. وقد فسـر المختصـين بالعلاقات الدولية ذلك بالانعزالية المحتملة فـي السـلوك الاسـتراتيجي

الأمريكي لاسيما بعد أن سبق ذلك ما يعرف بـ (القيادة من الخلف) والتي أتسمت بها سياسة الرئيس السابق أوباما خصوصاً في إدارته الثانية.

وتتشابه الأفكار القومية التي يطرحها ترامب مع الأفكار التي طرحها (**باتريك بيوكانن**)* حول دور الولايات المتحدة في العالم في كتابه (**جمهورية وليس إمبراطورية**)، والذي روج فيه إلى تضييق مفهوم المصالح القومية الأميركية، بحيث ترتبط هذه المصلحة بتحقيق الحماية للولايات المتحدة، وأن يكون شعار (أمريكا أولاً) هو المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأميركية. ويرى (بيوكانن)، أن هذه ليست رؤيته، ولكن رؤية الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، والتي تتلخص في الدفاع عن أراضي الولايات المتحدة ضد أعدائها، والابتعاد عن أي حروب لا شأن للولايات المتحدة بها، ويردد مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق (**جون كوينسيأدامز**) بأنه: "يجب على الولايات المتحدة ألا تخرج عن حدودها للبحث عن وحوش من أجل تدميرها". وتحدث بيوكانن في مقدمة كتابه عن أن التدخل الزائد للولايات المتحدة في شؤون العالم يؤدي إلى قيام الطرف الضعيف باستخدام الإرهاب ضدها، كما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ويرى أنه ما دامت الولايات المتحدة سوف تستمر في التدخل غير المبرر في الصراعات والحروب التي لا شأن لها بها، فسوف يستمر الإرهاب ضد الولايات المتحدة(٥٣).

٣- **الحد من ظاهرة الهجرة للولايات المتحدة**: تبنى الرئيس الحالي موقفاً متشدداً من قضية الهجرة للولايات المتحدة. وقد روج لفكرته التي تفيد بأن "المجتمع المحب للخير" هو فقط المجتمع الأميركي، أما البقية

المتبقية من العالم فهم "**الرعاع عند البوابة**"، وعبر حملاته الأنتخابية جسد الرئيس فكرة الأرتياب من الخارج أو الرعاع عند البوابة من خلال تصويره: "أن العالم خارج الولايات المتحدة الأميركية يتكون بقضه وقضيضه من إرهابيين ومن لاجئين معظمهم أيضاً "أرهابيون" وقد جسد ترامب فكرة "الرعاع عند البوابة" بشكل صريح أيضاً في رؤيته المشيرة للشعوبية، بترحيل المهاجرين غير الشرعيين*، وقراراته في بناء جدار عازل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، ومنع اللاجئين المسلمين من الدخول للولايات المتحدة. وتربط بعض الدراسات بين موقف ترامب المناهضة للهجرة وبين ما يعانيه من مرض "ارهاب القذارة" أو "الخوف من الجراثيم، فهو يرى اللاجئين والمهاجرين كناقلات محتملة للمرض أو العدوى (الرعاع عند البوابة)، لذلك تشير بعض الدراسات إن خوف ترامب من الأمراض المعدية هو اساس جوهريلمواقفه السياسية المناهضة للمهاجرين(٥٤). ويتبنى أنصار هذا التوجه – من التيار المحافظ – موقفاً متشدداً من قضية الهجرة للولايات المتحدة خاصة من دول أمريكا اللاتينية، ويربطون ذلك بأرتفاعمعدلات الجريمة والتدهور الأقتصادي. ويرون أنه إذا استمرت معدلات الهجرة من أمريكا اللاتينية كما هي فإن الولايات المتحدة سوف تفقد وضعيتها كدولة تنتمي إلى العالم الأول في وقت قصير. حينها سيصبح أغلبية الأميركيين لا ينتمون إلى أصول أوروبية. لذا يدعو أنصار هذا الأتجاه لمراجعة سياسة الهجرة في ظل إن الولايات المتحدة لم تعد بوتقة الأنصهار للمهاجرين الجدد، ويطالبون بالحد من الهجرة القانونية، ومنع الهجرة غير القانونية، ووضع قوات أكبر على الحدود مع المكسيك للحد

من الهجرة منها، أو بناء حائط كبير بين البلدين[٥٥]، وهي الفكرة التي طرحها دونالد ترامب في برنامجه الانتخابي.

٤- **استراتيجيته الاقتراب من روسيا الاتحادية:** يبدي ترامب تفهماً لروسيا وسياستها لاسيما تجاه القرم وأوكرانيا، ولا يعدها تهديداً للمصالح الأمريكية، بل يجب الاستفادة من مهارة القيادة الروسية الحالية، وزيادة التعاون معها[٥٦]، وفقاً لتعبيره. ويبدو كواحدة من السياسات المحتملة، للإدارة الحالية للبيئة الاستراتيجية الدولية هو التعاون والتنسيق مع موسكو في مجال الأمن العالمي ستكون في الموضوع السوري وما يشمله ذلك من الحرب على " داعش"، فضلاً عن أن التعاون الأمريكي، الروسي برأي ترامب سوف يقلل أهمية إيران في إقليم الشرق الأوسط، بالإضافة إلى أنه سوف يفضي إلى تقييد سلوك الصين التنافسي في أسيا والباسفيك، وما يعزز تلك التصورات هو اختيار ترامب لشخصيات سياسية مهمة في إدارته تؤيد التعاون مع روسيا كـ وزير الخارجية (ريكستيليرسون)[٥٧]. وضمن هذا الإطار، يعتقد الباحث الأميركي (**بول سالم**) ، أن ترامب سيحاول بناء علاقة إيجابية بروسيا، لكن ليست واضحة بعد معالم هذه العلاقة"، هذا مع العلم أن كلاً من باراك أوباما وقبله جورج بوش (الأبن) حاولا إقامة علاقة بناءة مع موسكو لكنهما فشلا. وبالرغم إن هناك من يرى إن هناك خطراً من عقد كل من واشنطن وروسيا ما يشبه اتفاقية يالطا جديدة لناحية تقسيم النفوذ والأدوار بين الدول العظمى في العالم. لكن هذا الاحتمال برأي بول سالم ليس واضحاً مدى تحقيقه، بسبب تنوع الاتجاهات في إدارة ترامب، لكنه يشير إلى أن الأجواء الإيجابية بين ترامب وبوتين يمكن أن تترجم في

البداية في الشأن السوري، بالاستناد إلى ما عبر عنه ترامب بالدعوة إلى ترك الروس والرئيس السوري وحلفائهم يقاتلون الإرهاب في سوريا(٥٨).

٥- **استراتيجية الحسم مع الصين:** عبر ترامب عن استيائه من تهاون الموقف مع الصين، وأن مزيداً من الحسم في الموقف الأمريكي كفيل بضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة. تتكون هذه الاستراتيجية بحسب رؤية ترامب من شقين:**الأول**:**عسكري**: تجنب التدخل الأمريكي في النزاع في منطقة بحر الصين الجنوبي، وذلك عن طريق زيادة الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي. وتحجيم الدعم العسكري لحلفاء الولايات المتحدة في الباسفيك، لأن الامتيازات التي يحصلون عليها أكبر بكثير من الامتيازات التي تحصل عليها الولايات المتحدة. وتساءل ترامب في حملته الانتخابية عن جدوى نشر أمريكا قواعد عسكرية في أسيا – كاليابان وكوريا الجنوبية – دفاعاً عن بلدان لديها ثروات أكثر من الولايات المتحدة، فلماذا لا يدافع هؤلاء عن أنفسهم عبر تطوير قدراتهم العسكرية. **والثاني: اقتصادي**:عبر التركيز على الجوانب الاقتصادية، سواء للتعاون، أو للضغط على الصين بفرض محتمل لعقوبات اقتصادية، وتحديداً زيادة التعريفات الجمركية على المنتجات الصينية لحماية المنتج المحلي(٥٩).

٦- **استراتيجية تقاسم الأعباء مع أوروبا:** توصف العلاقات الأمريكية، الأوروبية بأنها علاقات بناءة وإيجابية. ولعل أهم ما ميز هذه العلاقات، هي **صيغة الأمن الجماعي** التي ربطت الجانبين منذ نيسان عام ١٩٤٥، حين شكل الطرفين حلف شمال الأطلسي (NATO). حيث كان

البند الأساس في الحلف، طبقاً للمادة الخامسة من ميثاقه، هو **الأمن الجماعي**. أما الهدف الأساس للحلف فقد كان مبنياً على الخطر الشيوعي، وضرورة مقاومته(٦٠). ساهم الحلف في مرحلة الحرب الباردة في تقوية نفوذ الولايات المتحدة في مجالها الحيوي مقابل تأمين الولايات المتحدة لأمن الحلفاء من الخطر الشيوعي، وقد ساهمت هذه المعادلة في حفظ توازنات القوى طوال مرحلة الحرب الباردة بالرغم من زوال الخطر الشيوعي الذي شكل تهديداً لكلا الجانبين الأمريكي والأوروبي، رأت جميع الإدارات الأمريكية السابقة ضرورة في الإبقاء على الحلف؛ لكي يساهم في استمرار التفوق الأميركي وعدم السماح بظهور قوة منافسة لها في الهيمنة سواء أكان مجال نفوذها إقليمياً أو دولياً. **أما ترامب فموقفه يختلف** تماماً، فهو يتساءل عن جدوى وفائدة الحلف وتوسعه بالنسبة للولايات المتحدة التي تقوده متحملة أعباء ضحمة، لذلك جاءت استراتيجيته تقاسم الأعباء مع أوروبا – بمعنى ضرورة دفع دول أوروبا ثمن أمنها – وذلك في عدة خطابات خلال حملته الأنتخابية وبعد تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة، متهماً دولاً أعضاء في الحلف بأنها لا تدفع حصتها في إطار عملية الدفاع المشتركة والاعتماد على الولايات المتحدة، وأضاف أن "الأطلسي لديه مشاكله وهو منظمة عفى عليها الزمن لأنها أنشأت منذ سنوات"، مضيفاً "أنه من المفترض أن تقوم بحماية بلدان الحلف لكن بلداناً كثيرة لا تدفع ما يتوجب عليها"، مضيفاً "أن هناك فقط (٥) بلدان تدفع ما يتوجب عليها"(٦١).

ثانياً: البيئة الاستراتيجية الاقليمية (الشرق اوسطية)Regional:

يشكل الشرق الأوسط المنطقة الأكثر تعقيداً بالنسبة للرئيس ترامب والإدارة الأمريكية الحالية، فالوضع الأمني المتدهور فيه لا يسمح بفك الارتباط منها أو الانسحاب منها، نظراً لأهميتها الجيوبوليتيكية الفائقة في استراتيجيتها بعيدة المدى. كما أن وضع حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة – كتركيا، ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي – غير مستقر؛ بسبب التهديدات الداخلية والخارجية التي يتعرضون لها على حد سواء. وأن الولايات المتحدة قد أُستنزِفت في المنطقة، وفقدت الكثير من قدراتها الاقتصادية والبشرية بسبب التدخل العسكري المباشر والانغماس في شؤون المنطقة ومشاكلها الداخلية، وأنه لا يمكن القبول باستمرار استنزاف المزيد لموارد قوة الولايات المتحدة في صراعات مستحكمة. بالمقابل ينظر ترامب وإدارته إلى المنطقة – خاصة الخليجية – أنها ذات قدرات هامة للاقتصاد الأمريكي، ولابد من الاستفادة القصوى من هذه القدرات. لذلك يتطلب من الإدارة الجديدة صياغة استراتيجيات جديدة تتناسب وطموح أمريكا في استمرار الهيمنة الجيوبوليتيكية على هذه المنطقة الحيوية وبما يحقق المصالح الاستراتيجية العليا لها.

هنا يقدم البحث تحليل لأجندات ترامب فيما يتعلق برؤيته للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أبرز القضايا في الشرق الأوسط، والسياسات المحتمل العمل بها في التعامل مع تلك القضايا.

١- **الاستمرار في استراتيجية الحرب على "الإرهاب"**: ينظر ترامب إلى الإقليم والحضارة والشعوب فيه على إنها مصدر خطر وإرهاب وقلق

للأمة الأمريكية: إذ يرى أن "تنظيم الدولة الإسلامية" جزء لا يتجزأ من الإقليم، حين ربط بين العرب والمسلمين والإرهاب الدولي، وتكاد خطاباته تقصر الإرهاب على (داعش)، لذلك عبر عن استياءه من تزايد الهجرة وطلبات اللجوء السياسي الواردة من المنطقة إلى الولايات المتحدة، ورفضه لها... وأكد على أنه سيمنع دخول المسلمين إلى أمريكا، وأنه سيمنع دخول المواطنين من دول تصدر الإرهاب. وأنه يؤيد استمرار الضربات الجوية على مراكز وقواعد "داعش"، وأنه سيحرم التنظيم من مصادر تمويله عن طريق قصف أبار النفط التي سيطر عليها. فضلاً عن مهاجمة كل المنصات الإلكترونية التي يستخدمها التنظيم في الدعاية وتجنيد المقاتلين. كما أعلن أنه سوف يأمر القوات المسلحة بقتل عائلات الإرهابيين الذين يهددون الولايات المتحدة، ثم تراجع بعد ذلك عن هذا التصريح، مؤكداً إأنه لن يأمر القوات الأمريكية بمخالفة القانون الدولي(٦٢). وفي تقديرنا، إن مواجهة الإرهاب ستبقى ضمن سلم الأولويات للإدارة الأمريكية الحالية، لاسيما أن مواجهة الإرهاب أصبحت حالياً من أهم ملفات الأمن القومي الأمريكي. فقد تحدث ترامب عن خطة طويلة المدى لوقف ما أسماه "الراديكالية الإسلامية"، وأعلن أن ذلك سوف يكون أحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في العالم. وأشار إلى أن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة العسكرية لمواجهة هذا الإرهاب ولكنه تحدث أيضاً عن أن هذا الصراع هو صراع فلسفي، كما كان الحال في أثناء الحرب الباردة. وشدد على أهمية التعاون مع دول العالم الإسلامي التي يهددها خطر الإسلام الراديكالي. ولكن هذا الطريق ذو اتجاهين(٦٣). بمعنى أن حلفاء المنطقة المهددين بهذا الخطر يجب أن يبذلوا جهداً أكبر في مواجهته وليس الاعتماد فقط على الولايات المتحدة.

٢- **التخلي عن سياسة "بناء الامة من الخارج"**: تحدث ترامب في الخطاب الذي طرح فيه رؤيته للسياسة الخارجية(٢٧ أبريل ٢٠١٦). عن أنه لا يمكن نشر الديمقراطية في دول ليس لديها الخبرة أو الأهتمام بأن تصبح ديمقراطيات غربية، وان الولايات المتحدة أسهمت في هدم المؤسسات في بعض دول المنطقة، والتي نتج عنها تعصب ديني، وحروب أهلية، وفراغ أمني سعت الجماعات الإرهابية، مثل "داعش"، لملئه، وأن حالة الفوضى التي أسهمت الولايات المتحدة في خلقها في الشرق الأوسط، جعلت المنطقة أقل استقراراً. وذكر أن الولايات المتحدة في عهده ستتخلى عن سياسة "بناء الامة من الخارج"، وستركز على تحقيق الاستقرار(٦٤).

إذا، مثلما لا يحبذ الجاكسونيون نشر الديمقراطية وبناء الأمة في الخارج لكونها محاولة لإهدار حياة وأموال الأميركيين، يرى ترامب: "إن الجهود المبذولة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط على نمط الديمقراطيات الغربية هي فكرة خطرة أسفرت عن إهدار فظيع للكثير من تريليونات الدولارات، ولحياة العديد من الأميركيين"(٦٥) . يمكن أن نستشف مما تقدم، أن ملف التغيير السياسي بالقوة والترويج للديمقراطية سيختفي تماماً خلال إدارة ترامب الحالية للبيت الأبيض، وذلك لأن الاهتمام ينصب حالياً على إعادة هيكلة القوة الأمريكية الشاملة – خاصة الاقتصادية منها – وتأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أولاً ووفق الشعار الذي رفعه الرئيس (أمريكا أولاً).

٣ - استمرار المشاركة العسكرية الأمريكية في الحرب في العراق وفق عقيدة أوباما(القيادة من الخلف): يعد ترامب أحد المعارضين لغزو العراق. فقد أنتقد بشدة قرار جورج بوش الأبن غزو العراق في عام ٢٠٠٣، وأكد أنه لطالما حذر من النتائج الكارثية لهذه الحرب... من هنا وجهة نظر ترامب: "أن العراق أصبح الأن ملجأ للإرهابيين، وأن إيران تسيطر عليه". ولعل من أهم أجندة ترامب بخصوص العراق هو ما عبر عنه خلال السباق الانتخابي: "يجب أن نأخذ أموالاً من عائدات النفط العراقي لتعويض عائلات الجنود الأمريكيين الذين قتلوا أو اصيبوا في الحرب العراقية"(٦٦).

إن متابعة لسير الحرب الجارية في العراق حالياً ضد مقاتلي "داعش"، تؤكد المشاركة العسكرية الأمريكية ووفق عقيدة أوباما **(القيادة من الخلف)** إذ دعمت القوات الجوية الأمريكية ومراكز الاستخبارات والقوات الأمريكية للمهمات الخاصة الجيش العراقي والقوى المسلحة المحلية. إلا أنه دعا الحكومة العراقية إلى زيادة الأنفاق وتحمل مسؤولية الحرب البرية، لأنه غير مستعد للتضحية بأرواح الجنود الأميركيين خارج الولايات المتحدة. بيد أن الذي لا يزال غير معلن هو القيمة المالية لهذه المشاركة. فمن المعلوم أن من ضمن اجندات الرئيس ترامب هو المردود المادي الذي يجب أن تحصل عليه الولايات المتحدة مقابل الأداء الاستراتيجي والخبرة العسكرية الذي تقدمه للحلفاء، فهو يقول إنه لن يقدم الحماية لحلفائه إلا إذا دفعوا ثمنها، وهذا ما يدل على شخصية رجل الأعمال الذي يختزل السياسات الخارجية بمصادر الدخل وقوة المال، والتوجه الأخر الذي لم تظهر ملامحه على خريطة العراق

السياسية هو إبعاد النفوذ السياسي والعسكري الكبير لإيران، والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه تأمين مصالح الولايات المتحدة في العراق.

٤- **استخدام القوة الذكية في سورية:** تتلخص أجندة الرئيس ترامب بشأن سورية خلال السباق الانتخابي بالآتي: ١-إقامة مناطق أمنة، ٢- رفض فكرة تسليح المعارضة السورية(٦٧)، على اعتبار أن الولايات المتحدة ليست على دراية بماهية ما أسماهم بـ "المتمردين"، وأجنداتهم. بيد أن موقفه من النظام أتسم بالضبابية، فهو من ناحية لا يؤمن بتغيير النظام في سورية بالقوة، ويبرر ذلك بالقول: "أن إطاحة النظام في العراق وليبيا ساهمت في بروز جماعات إرهابية". ومن ناحية أخرى يقول: "لا مكان للرئيس الأسد في مستقبل سوريا". وكأنه في هاتين الرؤيتين يفرق بين "النظام" و "رئيس النظام".إن ما يبدو إلى الأن أن اتجاهات ترامب تتجه في عدم الضغط العسكري على النظام أو التفكير في تغييره، وهذا ما يؤيده مجلس الأمن القومي؛ باعتبار أن النظام في سورية هو بديل أفضل من "قوى التطرف الإسلامية". **وبدت التوجهات تتضح أكثر من خلال:** ١- محاربة الإرهاب والتعاون مع موسكو في محاصرة الفصائل الإسلامية المتشددة خاصة "داعش" و "جبهة النصرة"(٦٨). ٢- التوقف التام عن تسليح المعارضة السورية الأخرى، والإيعاز بسحب الأسلحة الثقيلة منها، والتي قدمتها إدارة أوباما، باستثناء الفصيل الكردي "**قوات سورية الديمقراطية**"؛ لأنها تعد حليفاً موثوقاً به في محاربة "داعش". ٣- الاتفاق مع روسيا والأردن على إقامة (**المناطق الأمنة**) تحت مسمى أخر هو (**مناطق خفض التوتر**) أو (**مناطق عدم اشتباك**). وهذه المناطق هي: محافظة ادلب، إضافة

إلى أجزاء من المحافظات المجاورة (حماة وحمص واللاذقيـــة)، وكـــذلك محافظة درعا، والغوطة الشرقية الواقعة في ضواحي دمشق، وبذلك تبدو رؤية ترامب. بشأن سوريا تقوم على المزج بين توجهين اساسيين هما: استخدام **القوة الناعمة** من خلال التنسيق مع الروس، والتوقـــف عـــن تسليح المعارضة المعتدلة. واستخدام **القوة الصلبة** من خلال الاستمرار في تسليح "قوات سورية الديمقراطية"، وتقديم الإسناد الجوي والأرضـــي ضد "تنظيم داعش"*. وبذلك فإن إدارة ترامب تســـعى لإســـتخدام**القـوة الذكيـة** في سورية عبر آليات مختلفة (ناعمة وخشنة). فهي تسعى الى استراتيجي طويل الأمد في الأراضي السورية، وكسب حلفاء لهـــا مـــن ناحية، ومنافسة النفوذ العسكري الروسي في أهم مجالاته الحيوية فـــي الشرق الأوسط.

٥ـ **الاستمرار في استراتيجية التحالف الناعم بنسج جديد مع دول الخليج العربي**: ان العديد من خطابات ترامـــب خـــلال الســـياق الانتخابي التي تتعلق بمنطقة الخليج العربي حملت توجهاته ومنها: ١- في حالة انتخابه رئيساً للبيت الأبيض، سوف يوقف استيراد النفط مـــع المملكة العربية السعودية، ما لم تشترك بجيشها في قتال تنظيم "داعش" أو تعويض الولايات المتحدة عن الجهود التي تبذلها في محاربة التنظيم. ٢- طالب دول الخليج بأن تتحمل كلفة إقامة مناطق أمنة في سورية(٦٩). وفي أحيان أخرى أتسمت خطاباته **بالعنف اللفظي** تجاه المملكة حـــين نعتها بأنها تدعم الإرهاب وأنها المسؤول الأول عن قيامه ، وأنه لا يراها حليفاً لأمريكا.

ولكن في سياق استشـــرافه لمســـتقبل العلاقـــات الأمريكيـــة – الخليجية في عهد ترامب يرى الباحث (**فواز جرجس**): "علينا أن نكـــون حذرين؛ ففريق عمل ترامب سيركز على المصالح، وهو رجـــل أعمـــال، والخليج دولة اقتصادية[٧٠]". وهذا يعني أن التوجهات الخارجية للسياسة الأمريكية. تجاه الخليج عامة والمملكة خاصة ستكون بلاشك اقتصـــادية. فأمريكا ستحاول حماية منابع النفط فـــي الخلـــيج، وســـتبقي قواعـــدها العسكرية في الأراضي الخليجية؛ لأن هناك مصلحة اســـتراتيجية عليـــا للولايات المتحدة في حماية مصادر الطاقة وتأمين الممرات الاستراتيجية لعبورها إلى الولايات المتحدة. علاوة على ذلـــك، أن دول الخلـــيج تعـــد الأولى عالمياً من ناحية استيراد السلاح الأمريكي، ومن أهم المستثمرين في الولايات المتحدة. كذلك الباحث الأمريكي (بول سالم)، يتوقع استمراراً وتعاوناً بين الطرفين على مســـتوى العلاقـــات الاقتصـــادية والنفطيـــة والأمنية، وأن المشكلة ستكون ثقافية – سياسة عامة؛ بســـبب موقـــف ترامب من المسلمين[٧١].ويظهرالجدول الآتي قـــدرات الطاقـــة النفطيـــة والغازية للدول العربية الخليجية والمكانة المركزية التـــي تتمتـــع بهـــا السعودية.

جدول (٣)

ملكيات الخليج النفطية : مقارنة مرقمة

	السعودية	الكويت	قطر	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	عمان
احتياطي النفط بالمليار برميل في اليوم	٢٦٢,٧	٩٩	١٥,٢	٩٧,٨	٠,١٤٥	٥,٦
احتياطي الغاز بالترليون متر مكعب	٦,٧٥	١,٥٧	٢٥,٧٨	٦,٠٦	٠,٠٩	١,٠٠
انتاج نفطي بالمليون برميل في اليوم	١٠,٥٨٤	٢,٤٢٤	٠,٩٩٠	٢,٦٦٧	٠,٠٤٤	٠,٧٨٥
انتاج غاز بالمليار متر مكعب	٦٤	١٧,٦	٣٩,٢	٤٥,٨	٩,٨	١٧,٦
قدرات تكرير ٢٠٠٤ بالمليون برميل في اليوم	٢,٠٦١	٠,٩٠٥	٠,١٣٧	٠,٥١٤	٠,٢٤٩	٠,٠٨٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بتعادل بالقوة الشرائية ٢٠٠٣ بالدولار	١١٨٤٩	١٤١٤٢	٢٩٧٧٧	٢١٦٤٢	١٦٧٢٢	١٥٤٣٤

المصدر: فيليب سيبيل- لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة:- نجاة الصليبي الطويل، كلمة ، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة ، ط١، ٢٠١٣ ، ص٣٤٦ .

كما تعطي الخريطة الآتية ، صورة دقيقة عن مواقع حقول النفط والغاز والانابيب الاساسية في شمال وجنوب الخليج العربي .

خريطة (١)

مسارات نقل النفط والغاز في شمال وجنوب الخليج العربي

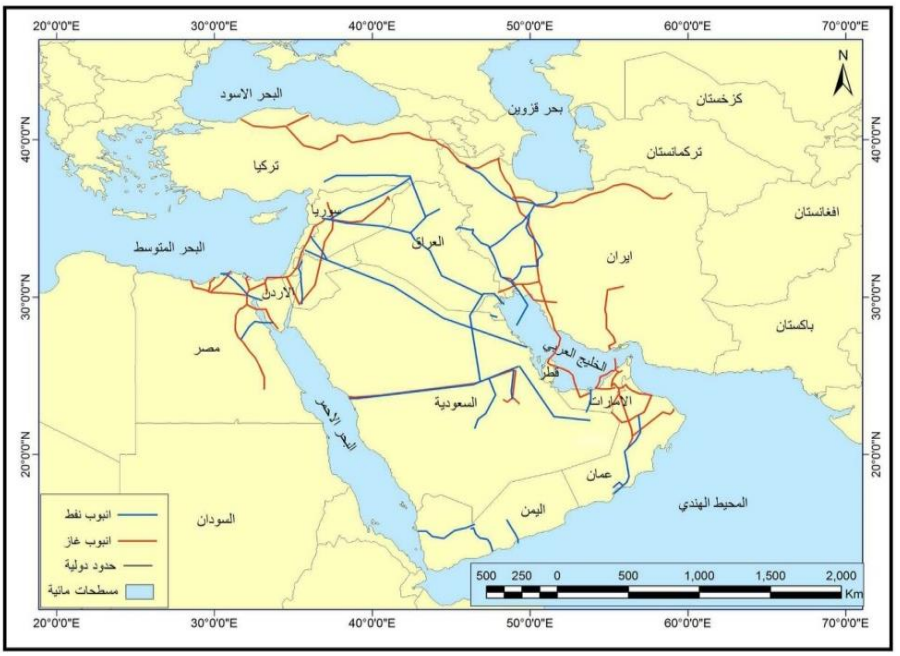

المصدر: فيليب سيبيل- لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة:- نجاة الصليبي الطويل، كلمة ، هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة ، ط١، ٢٠١٣ ، ص٣٣٣ .

وفي ضوء شخصية ترامب ذات الجذور الاقتصادية، وفريق عمله المحافظ الذي يدرك الأهمية الفائقة للمنطقة الخليجية، في تقديرنا، أن الولايات المتحدة ستتعامل مع دول المنطقة وفق مفهوم (الصفقة)، وأطروحة (التوازن من الخارج).

- **مفهوم (الصفقة)**: توصف شخصية ترامب، بأنها شخصية براجماتية، ذات نزعة تجارية واقتصادية، وإن إدارته لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية أقرب إلى عقلية إدارة شركة

اقتصادية عملاقة وقوانين الطلب والعرض والسوق المفتوحة. كما يضف من خلال خبراء الاقتصاد بأنه من أنصار (الماركتلية*)، إذ كانت معظم خطاباته تستند إلى الرؤية الماركتلية، التي تعيد الشعور القومي الأمريكي من جديد تجاه سياسة المستعمرات أيام الحرب العالمية الأولى(٧٢). ومنطقة الخليج بأهميتها المعروفة ينظر إليها ترامب وفريقه اليميني المحافظ، أنها ذات قدرات مهمة جداً للاقتصاد الأمريكي، الذي أثقلت كاهله الديون المتراكمة، وصعود الصين التجاري المذهل، ناهيك عن التحدي الذي تمثله التكتلات الاقتصادية الكبرى كتكل (بريكس)، ومنظومة دول (شنغهاي). وبالتالي ستكون شركات النفط والسلاح أكثر تحكماً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة الخليجية. وبذلك يعبر الرئيس دونالد ترامب في ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية عن نظرة ليست انعزالية، لأن ذوي التوجه الانعزالي يدعو إلى إنسحاب واشنطن من كل أدوارها الخارجية، وسحب كل جيوشها من الخارج (الشرق الأوسط على وجه الخصوص)، والاهتمام بالشأن الداخلي الأميركي. في حين أن ترامب كرجل أعمال يؤمن أن أمريكا دولة عظمى لها أدوار في العالم. وأن أول هذه الأدوار يجب أن يكون مالياً وتجارياً يعود بمردود مادي على الولايات المتحدة، وإذا كان لابد من تجارة عالمية فلابد أن تكون شروطها موائمة له أو للطرف الأمريكي(٧٣). إذاً فترامب مع الترابط مع العالم لكن هو مع إعادة النظر بشروط وتفاصيل هذا الترابط.

تمكن ترامب بالخبرة الاقتصادية التي يمتلكها أن يكسب الرأي العام الأمريكي، والبيئة الداخلية الناقمة على الوجود الأمريكي في

الشرق الأوسط، والداعية إلى الخروج الكامل منه، ففي ٢٠مايو ٢٠١٧ نجح في توقيع اتفاقية تأريخيه وغير مسبوقة (اتفاقية الرؤية الستراتيجية المشتركة) مع المملكة العربية السعودية، تجاوزت قيمتها ٤٠٠ مليار دولار. شملت هذه الاتفاقية مبيعات دفاعية للسعودية بقيمة ١١٠ مليار دولار. وقد عبر ترامب عن ذلك بالقول: "ستساعد هذه الاتفاقية الجيش السعودي على القيام بدور أكبر في العمليات الأمنية". كما شملت هذه الاتفاقية: دعم التعاون في مجال الاستثمار، والتجارة، والتعليم، ومجالات أخرى مختلفة. كما نجح ترامب من خلال إتقانه لـ **(استراتيجيات التفاوض التجاري)**، في توقيع اتفاقيات وصفقات واستثمارات اخرى مع المملكة العربية السعودية على مدى عشر سنوات قادمة شملت قطاعات: الدفاع، والتكنولوجيا، والطاقة، والبنية التحتية، والتجارة، والاستثمار.

- **اطروحة (التوازن من الخارج)**: هي واحدة من أبرز الاطروحات التي تتعامل مع مكانة التحالفات الاستراتيجية في التصور الاستراتيجي لإدارة الرئيس دونالد ترامب. وهذه الأطروحة قد تبدو من حيث الشكل قريبة من (استراتيجية القيادة من الخلف)، غير أنها مكملة لها من حيث الانتقال في الوظائف، فالتوازن من الخارج يمثل حالة التوجه الاستراتيجي الذي تكون فيه القوة العظمى خارج الإقليم وتراقب عن بعد توازنات القوى دون أن تكون طرفاً فيها، وبالتالي تكون فيه حامل الميزان والطرف الموازن بشكل غير مباشر(٧٤).

وفي ضوء التحديات الثلاث التي تواجه الأمن القومي الخليجي: الإرهاب، وإيران، والحرب في اليمن. فإن المقاربة المحتملة لدور الولايات المتحدة وفق منطق التوازن من الخارج سوف يعتمد بشكل مباشر على توظيف التحالف مع دول الخليج العربية بتأمين المصالح الاستراتيجية الأميركية وحمايتها من دون أن تتحمل الولايات المتحدة الأميركية أية تكاليف جراء ذلك، وما سوف تقدمه الولايات المتحدة إلى هذه التحالفات هو الاستمرار في البقاء معها، من خلال: أ- الإبقاء على القواعد العسكرية الأميركية، ويمكن نشر قوات أميركية إضافية في حالات معينة كقمع تهديد إرهابي أو أي اعتداء يمكن أن تتعرض له إحدى الدول الخليجية. ب- تشجيع دول الخليج العربية بالاعتماد أكثر على قوتهم العسكرية، مع التأكيد على تقديم الدعم لهم، وهو ما ظهر في قيام المملكة العربية السعودية بقيادة تحالف يضم دولاً خليجية وعربية واسلامية ضد الحوثيين في اليمن.

٦-**تبني أجندة اليمن المتطرف في إسرائيل بخصوص عملية السلام في الشرق الاوسط:** بالرغم من إعلان ترامب إن أحد الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها حال فوزه بالرئاسة هو تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأنه سيكون محايداً بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إلا أن أجنداته التي يحملها وعبر عنها أيضاً لا تمثل الحيادية الإيجابية بل هي تميل إلى الفكر السياسي لليمين المتطرف في إسرائيل من خلال وعوده بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى إسرائيل، ودعوته السلطة الفلسطينية إلى الاعتراف بـ إسرائيل كدولة يهودية، ووقف جميع ما أسماها بـ "الهجمات الإرهابية" ضد إسرائيل. كما إن السياسة الخارجية

الأميركية التي بدت ملامحها تتضح إلى عدم **الحياد الإيجابي** أيضاً من خلال تجاهلها لـ استمرار سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، ويبدو أن ما عبر عنه ترامب من توجهات وسياسات بشأن الصراع في فلسطين، لا يحيد عن ثوابت السياسة الخارجية – التي أشار إليها البحث في البداية – وهو تعهد الولايات المتحدة بأمن إسرائيل واستقرارها وحمايتها، ولا فرق هنا بين توجه انعزالي أو تدخلي، ولا بين إدارة جمهورية أو ديمقراطية. ولكن المتحول أنه سيزايد على كل ما سبقه من رؤساء، فسيمنحها حماية في مجلس الأمن ضد أي قرار أممي بشأن بناء المستوطنات، كما يمكن أن ينقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

٧- **التوجه نحو اعادة التفاوض مع ايران بشأن برنامجها النووي**:
تبدو توجهات ترامب تختلف جذرياً عن توجهات باراك أوباما بشأن إيران، وسياستها الخارجية. إذ وجه ترامب نقداً لاذعاً لسياسات أوباما الخارجية حيال إيران، وبخاصة حيال الاتفاق النووي ففي الوقت الذي أعتبر الرئيس السابق أوباما أن الاتفاق يعد أحد أهم إنجازات إدارته على الصعيد الخارجي الشرق أوسطي يعتبره الرئيس الحالي تهديداً لأمن الولايات المتحدة وأمن إسرائيل، ومن ثم: أعلن أنه في حال انتخابه رئيساً للبيت الأبيض سوف يقوم بإعادة التفاوض بخصوص هذا الاتفاق، لأن هدفه الأول هو تدمير طموحات إيران النووية بأي وسيلة. كما عبر ترامب. أكثر من مرة، أن إيران تشكل خطراً على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لن يتوانى بزيادة العقوبات الاقتصادية عليها في حال انتخابه رئيساً للولايات المتحدة. وفي تقديرنا، فإن الرئيس

ترامب، لن يسعى لتطوير العلاقات معها، وستتفق وجهة نظره بخصوص إيران مع وجهة النظر الإسرائيلية. وأن الأتفاق النووي الـذي توصـلت اليه مجموعة (٥ + ١) مع ايران سيكون محل مراجعة مـن قبـل إدارة ترامب.. وهذا ما حدث فعلاً، إذ قال المتحـدث باسـم البيـت الأبـيض (السابق) **شون سبايسر**: إن الرئيس ترامب أمر بإجراء مراجعة للأتفاق النووي مع إيران ومدى استجابته لمصالح الأمن القومي الأمريكي. وقال المتحدث في الموجز الصحفي اليومي: "إن ترامباتخذ خطـوة حصـيفة عندما وجه الوكالات لمراجعة تستمر تسعين يوماً بشأن ما إذا كان رفـع العقوبات من خلال الاتفاق النووي مع إيران سيصب في مصالح الأمـن القومي الأميركي، وذلك بناء على المراجعة التي ارسلها وزير الخارجية ريكستيلرسون إلى الكونغرس"[٧٥] . وبذلك فان من المـرجح ان تتجـه العلاقات الامريكية – الايرانية نحو مزيد من التوتر وستشـهد تصـعيداً للخطاب السياسي بين الجانبين، لاسيما ان الفريق السياسـي والامنـي للرئيس ترامب معروفون بمعاداتهم لإيران .

الخاتمة

ناقش البحث طبيعة السياسة الخارجية الامريكية، وحدود الدور الامريكي حول العالم عامة، والشرق الاوسط خاصة، وقد بين البحث ان السياسة الخارجية الامريكية شهدت تحولات كبرى تأثرت وأثرت في النظام الدولي، مما يعكس الوزن النسبي للولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي سواء في مرحلة الثنائية القطبية، او مرحلة الاحادية، او في مرحلة التعدد القائمة اليوم ، وبين البحث ان الولايات المتحدة تشهد ومنذ سنوات تنامي صعود قوى عديدة مناوئة عبر مناطق العالم المختلفة بدت تتحدى القيادة الامريكية للعالم، وتحاول عزل نفوذها عن مجالاتها الحيوية، وانخرطت تلك القوى في صراعات استنزاف حادة مع الولايات المتحدة، ادت الى تراجع النفوذ الامريكي، وبدا مشهد التحدي الاكبر في هذا السياق في توجه بعض تلك القوى لتكوين أطر تعاون فيما بينها لمواجهة النفوذ الامريكي. كما ان كبر حجم الدور الامريكي الذي تؤديه الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية فرض على البحث الاهتمام بتوجهاتها السياسية الخارجية، والتي تراوحت بين توجهين : الاول انعزالي ، والثاني تدخلي، يذهب الى التفرد في القرارات بما يتناسب ومصالحها القومية حتى وان انتهكت هذه القرارات القوانين الدولية ، ولم يدخر صانع القرار الامريكي جهداً لإثبات أهمية التوجه الثاني، واعتماده كوسيلة لتحقيق الاهداف العليا، باعتبار ان التوجه الانعزالي سوف يتسبب بتراجع مكانة الولايات المتحدة من قوة عظمى الى مصاف الدول الكبرى او المتوسطة القوة، سوف ينتج فراغ قوة يسمح لقوة اخرى بالقيادة او المشاركة في القيادة.كما يكشف تتبع

السياسة الخارجية الامريكية بروز التيار المحافظ، الذي يؤمن بأهمية قيام الولايات المتحدة بلعب دور قوي على المسرح الدولي على ان يكون محركها الاساسي هو المصلحة القومية، بمعنى ان مصالح الولايات المتحدة يجب أن يتم تمييزها عن مصالح الانسانية كلها. وقد شكل الشرق الاوسط كأحد المجالات الحيوية المهمة للولايات المتحدة الامريكية – ميداناً لتطبيق توجهات الادارات الامريكية المتعاقبة ، وعُدت السيطرة الجيوبوليتيكية على هذا المجال الحيوي مؤشراً على قوة الولايات المتحدة عالمياً، نظراً لأهميته الجيوستراتيجية . بيد ان حربي افغانستان ٢٠٠١ ، والعراق ٢٠٠٣ التي قصد منها ترسيخ الهيمنة الامريكية ، دشنت في الواقع أفول نفوذ القوة تلك في الشرق الاوسط وما بعده، ولعل دروس الحربين هي التي دفعت باراك اوباما حين ترشح للرئاسة اطلاقه وعوداً بالتغيير داخل الولايات المتحدة وفي الخارج ، الا انه ورث إرثاً مراً في الشرق الاوسط ؛ إرث ربط امريكا بمفردات كـ " التعذيب " و " الحرب الصليبية" ؛ واخيراً إرث اظهر مدى خطورته الزائدة على امريكا منقسمة سياسياً وتواجه أزمة اقتصادية كبيرة . لذا نأى اوباما بنفسه من اجندة سلفه الطوباوية، وشدد على ان السياسة الخارجية لإدارته في الشرق الاوسط، وغيرها من المناطق سوف ترتكز على المصلحة الوطنية، وسوف تهدف الى تأمين الاستقرار، بخلاف ايديولوجية ادارة بوش في التبشير بالديمقراطية والتوظيف السهل للقوة في الشؤون الدولية .

وفي سياق استشراف اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية في عهد ترامب . ففي ضوء ما طرحه دونالد ترامب من رؤى واستراتيجيات وما

تبدى من سياسات ، تبدو الولايات المتحدة الامريكية لاتتجه نحو الانعزال المطلق ولا التدخل المطلق . اذ تقوم رؤية ترامب على المزج بين الانعزال والتدخل المشروط في العالم وفقاً لحجم المنافع الاقتصادية، اذ وضع ترامب شروطاً للأدوار التي يتطلب من الولايات المتحدة ان تؤديها في العالم، أول هذه الادوار يجب ان يكون تجارياً، أي دور يعود بمردود مالي للولايات المتحدة. اذن وفق هذه الرؤية الترامبيةلا يمكن للولايات المتحدة الانكفاء للداخل، وخفض انخراطها الخارجي والعودة للانعزالية في هذه اللحظة الزمنية وسياقها العالمي والداخلي. لاسيما ان المصالح الاستراتيجية الامريكية تمتد للعالم كله، وبالتالي يصعب على الولايات المتحدة الامريكية الابتعاد عن منطقة ما؛ لأنه سيضر بمصالحها الحيوية فيها . فالقوة العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية الامريكية تفرض عليها الارتباط بالعالم وقضاياه، سواء لمواجهة مشكلاتها الداخلية أو لمسؤولياتها العالمية، مع الاخذ في نظر الاعتبار أن مصلحة الولايات المتحدة مقدمة على بقية المصالح، وهذا مايلاحظ في الشعار (أمريكا أولاً) الذي تبناه ترامب خلال السباق الانتخابي .

المصادر والمراجع

١- عبد المنعم المشاط، تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها في العلاقات الدولية، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية بالاهرام ، القاهرة، ع ٢٠٠، ٢٠١٥، ص٩٤.

٢- فؤاد نهرا ، الشرق الأوسط في الفكر السياسي الأمريكي، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ٢٠٠٠،ص ٣٦ .

٣- زايد عبد الله مصباح، السياسة الثقافية الأمريكية تجاه الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع ٤٢٧، ٢٠١٤، ص١٠٨.

٤- عبد المنعم المشاط، مصدر سابق، ص٩٥.

٥- محمود محارب، إسرائيل والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، في: مجموعة باحثين: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط١، ٢٠١٤، ص٥٠٦، نقلاً عن: أفرايمعنبار، التقلبات في العالم العربي والأمن القومي لإسرائيل، مركز بيغن، السادات للأبحاث الستراتيجية، جامعة بار إيلاف، أبريل، ٢٠١٢.

٦- فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص٣٩، ٤٠، نقلاً عن: Camile Mansour. Israel EttesEtats – Unis, on Les fondementsd'unedorctrinestrategique, Armand Co lin, Paris 1995.

٧- عبد المنعم المشاط، مصدر سابق، ص٩٥.

٨- محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ع٢٠٠، ٢٠١٥، ص٩٨، ٩٩، كذلك ينظر: محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص٥٨٤، ٥٨٧.

٩- محمد عبد الله يونس، مصدر سابق، ص٩٩.

١٠-روبرت كيوهان، مبني للمجهول، مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي، ترجمة: أحمد محمد أبو زيد، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ع/٤١٤، ٢٠١٢، ص٤٥- ٤٦.

١١-محمد عبد الله يونس، مصدر سابق، ص١٠٣.

١٢-لدراسة أكثر تفصيلاً حول ما يشهده العالم من حالة الاضطراب غير المسبوق في سياق التفاعلات بين القوى المختلفة للنظام الدولي، راجع: مجموعة باحثين: الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص٥٨- ٦٠، كذلك ينظر: زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ١٩٩٧، ص٢٤- ٢٥.

١٣-محمد كمال، كيسنجر والنظام الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، باريس، ط١، ٢٠١٤، ص٥٧- ٥٨.

١٤-مصطفى محمد جاسم العبيدي، الأمبراطورية الناعمة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مسارات للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص١٧١.

١٥-باسم راشد، الأقتراب الخدر.. هل يعيق الصعود الروسي نجاح الثورات العربية، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، ع١٩٠، ٢٠١٢، ص١١.

١٦-جمال سند السويدي، أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط٢، ٢٠١٤،، ص٥٢٢.

١٧-محمد عبد الله يونس، المستقبل الصفري، القوة الأمريكية في عصر القلق، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ع/١٨٨، ٢٠١٢، ص١٨١.

١٨-مجموعة باحثين: الأعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مصدر سابق، ص٦٣، نقلاً عن: Bruce Tones [etal], "The state of the International order" Foreignpolicy at brookings edu1-1medial research /filel/ reports 2014/ 02/ state – of – the – international – order /int/ order – report. Pdf7.

١٩-مجموعة باحثين: الأعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مصدر سابق، ص٦٣، نقلاً عن: AmitayAcharya, The End of American World Order (Cambridge, uk: Polity Press, 2014), P.150.

٢٠-جمال سند السويدي، مصدر سابق،مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ص٥٢٣- ٥٢٤.

٢١-محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص١٠٢.

٢٢-حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأميركية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٤، ص٤٤، كذلك ينظر: ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص٢١.

٢٣-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء السابع، بيروت، ط٥، ٢٠٠٩، ص٣٣٨.

٢٤-فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص٧.

٢٥-عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص٣٣٩.

٢٦-فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص٨.

٢٧-دلال محمد السيد، قيود التغيير، جدل كلينتون، ترامبالأنتخابي ومستقبل الأنخراط الأمريكي عالمياً، ملحق: تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ع٢٠١٦،٢٠٦، ص٢٥- ٢٦.

*(الحرب البديلة): النمط المتطور من الحرب بالوكالة الذي أستخدم في الحرب الباردة. وهو يعني تقديم الولايات المتحدة الدعم والمساندة لأحد الأطراف المحلية في مناطق الصراعات الدولية، خاصة الشرق الأوسط، بما يحقق مصالحها بأقل تكلفة مادية وبشرية مكلفة.

٢٨-راجع : فواز جرجس، أوباما والشرق الأوسط، نهاية العصر الأميركي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص٣٠٤، ٣٣٣.

٢٩-جوان كول، السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، سلسلة محاضرات الإمارات (١٦٧)، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ط١، ٢٠١٤، ص٤- ٥.

٣٠-جمال سند السويدي، مصدر سابق، ص٤٨٢.

٣١-مروان بشارة، مصدر سابق، ص١٢٤- ١٢٥، كذلك ينظر: جوان كول، مصدر سابق، ص٣- ٤.

٣٢-جوان كول، مصدر سابق، ص٧.

٣٣-وحدة تحليل الدراسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، في: مجموعة باحثين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص٤٥.

٣٤-عبد الخالق عبد الله، تغيرات استراتيجية، السياسة الأمريكية في العالم العربي بعد الثورات، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/١٩٣، ٢٠١٣، ص١١.

٣٥-محمد عبد العال عيسى، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على داعش، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/٢٠٥،٢٠١٦: ٧٨.

*استراتيجية (الاشتباك): تستند على محورين: الأول: قيام قوات أمريكية خاصة بضرب القواعد المالية واللوجستية والسياسية لهذه التنظيمات وتجفيف منابع

وشبكات الإمدادات سواء كان هذا بعمليات برية خاصة أو بعمليات جوية باستخدام الطائرات المقاتلة او الطائرات بدون طيار. الثاني: انشاء جيش محلي قوي مؤيد للنفوذ الأمريكي ليقوم من بعد باستكمال الحرب ضد هذه التنظيمات.

استراتيجية (التنسيق): تقوم بموجبها الولايات المتحدة بدعم الحكومات المحلية بالمستشارين العسكريين والتمويل والمعلومات في سبيل محاربة التنظيمات الجهادية على أراضيها والأراضي المجاورة.

استراتيجية (تحقيق التوازن دون تدخل): تقوم بالأساس بالأعتماد على الحكومات المحلية القوية... مصطفى علوي، الحرب على داعش.. تفاعلات إقليمية، السياسة الدولية، ع/١٩٩، ٢٠١٥، ص٩٦.

٣٦-وليد حسين، الولايات المتحدة والحرب على الأرهاب.. الجدل السياسي والقانوني، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/٢٠٤، ٢٠١٦، ص٦٤- ٦٥.

٣٧-محمد عبد العال عيسى، حدود فاعلية الحرب الأميركية على داعش، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/٢٠٥، ٢٠١٦، ص٧٩.

٣٨-جمال سلامة علي، أمة قلقة، أمريكا الديمقراطية ويمينها الديني المحافظ، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص٥٥٦- ٥٥٧.

٣٩-محمد كمال، عودة الأنعزالية: التداعيات المحتملة للثنائية الفكرية على سياسات إدارة أمريكية جديدة، ملحق: تحولات استراتيجية، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/٢٠٦، ٢٠١٦، ص٩- ١٠.

٤٠-هالبر وجوناثان كلارك، التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٣٣- ٣٤.

٤١-فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص١٢- ١٣.

٤٢-ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، مصدر سابق، ص٣٧، كذلك ينظر: محمد كمال، مصدر سابق، ص٩.

٤٣-وليد شميط، إمبراطورية المحافظين الجدد، التضليل الأعلامي وحرب العراق، دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٦٩- ٧٠.

٤٤-جمال سلامة، مصدر سابق، ص٥٦٢.

٤٥-ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب، قوة المال وفرط القوة، أبحاث استراتيجية، مركز بلادللدراسات والابحاث الستراتيجية، بغداد، ع١٤، ٢٠١٧، ص٣٩.

٤٦-المصدر السابق، ص٣٤- ٣٥.

٤٧-احمد عبد العال، خطابات ترامب: تربك المشهدين الدولي والاقليمي، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/٢٠٨ ، ٢٠١٧، ص٨٦ .

٤٨-فؤاد نهرا، مصدر سابق، ص٤- ٥.

* المدرسة الجاكسونية: نسبة إلى الرئيس الأميركي أندرو جاكسون Andrew Jakson، وتحمل هذه المدرسة ثقافة شعوبية قادمة من الجنوب الأميركي حيث القيم الريفية التي تؤثر في المتغير الشخصي، ولا تسعى هذه المدرسة إلى خوض الحروب بشكل دائم، إلا إذا كانت ضرورية، ولكنها اذا دخلت الحرب بسبب المصالح الأميركية في الميزان فإنها تسعى لربحها.

٤٩-كرار أبو ناصر، أثر المتغير الشخصي على الأداء القيادي للرئيس دونالد ترامب، أبحاث استراتيجية، مركز بلاد للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، ع١٤، ٢٠١٧، ص٥٦.

٥٠-ياسر عبد الحسين، مصدر سابق، ص٢٧.

٥١-زياد حافظ، الانتخابات الأمريكية، قراءة أولية في النتائج والتداعيات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ع/٤٥٤، ص٣٩، كذلك ينظر: كرار أبو ناصر، مصدر سابق، ص٥٨.

٥٢-مالك عوني، الجدال الغائب، هل الولايات المتحدة قائد عالمي أم قوة امبراطورية مأزوقة، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/٢٠٦، ٢٠١٦، ص٤- ٦. كذلك ينظر: ياسر عبد الحسين، مصدر سابق، ص٣٧.

*- باتريك بيوكانن: أحد منظري الفكر المحافظ، وأحد رموز الحزب الجمهوري، عمل كمستشار لثلاثة رؤساء أمريكيين من الحزب الجمهوري، وهم ريتشارد نيكسون، وجيرالد فورد، رونالد ريجان، ورشح نفسه مرتين للحصول على ترشيح الحزب الجمهوري لأنتخابات الرئاسة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، لكنه فشل في الوصول إلى الهدف.

٥٣-محمد كمال، مصدر سابق، ص١٠، نقلاً عن: Batrick Buchanan, A Republic, Not an Empire, Regency Pub fishing. 1999.

*دائماً ما يردد ترامب مقولته، إنه سيطرد نحو مليوني شخص موجودين بصفة غير قانونية في أمريكا ممن تورطوا بقضايا جنائية، وسيعيدهم إلى البلاد التي أتوا منها.

٥٤-كرار أبو ناصر، مصدر سابق، ص٥٦- ٥٧.

٥٥-نوران شفيق، مواءمات ملتبسة، التغيرات البنيوية في المجتمع الأمريكي ومعضلة السياسة الخارجية التوافقية، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، ع/٢٠٦، ٢٠١٦، ص١٣- ١٥، كذلك ينظر: محمد كمال، مصدر سابق، ص١٠.

٥٦-دلال محمود السيد، مصدر سابق، ص٢٧.

٥٧-علي فارس حميد، مكانة التحالفات والشراكات الستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب، رؤية استراتيجية، أبحاث استراتيجية، مركز بلاد للابحاث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ع/١٤، ٢٠١٧، ص٧٣.

٥٨-بول سالم، فوز طرمب، قراءة في المشهدين الأمريكي والعالمي، ترجمة: فارس أبي صعب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، ع/٤٥٤، ٢٠١٧، ص٣٢.

٥٩-دلال محمود السيد، مصدر سابق، ص٢٦- ٢٧.

٦٠-نافع أيوب، حلف شمال الأطلسي، تطوره، حتى إعادة تأسيسه بعد أنتهاء الحرب الباردة وأفاقه المستقبلية، مجلة الفكر السياسي، أتحاد الأدباء والكتاب العرب، دمشق، ع/٩-١٠، ٢٠٠١، ص٣٣.

٦١-مالك عوني، مصدر سابق، ص٤.

٦٢-إيمان زهران، ماذا يمكن أن يحمل الرئيس الأمريكي القادم للشرق الأوسط، أبحاث استراتيجية،مركز بلاد للابحاث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ع/١٣، ٢٠١٦، ص٨٥، كذلك ينظر: فواز جرجس، رئاسة طرمب، الحلفيات والدلالات، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، ع٤٥٤، ٢٠١٧، ص١٠.

٦٣-محمد كمال، مصدر سابق، ص١١.

٦٤-نوران شفيق، مصدر سابق، ص١٤، كذلك ينظر: محمد كمال، مصدر سابق، ص١٢.

٦٥-كرار أبو ناصر، مصدر سابق، ص٥٧.

٦٦-إيمان زهران، مصدر سابق، ص٨٥.

٦٧-المصدر السابق، ص٨٦.

٦٨-فواز جرجس، رئاسة طرمب، الخلفيات والدلالات مصدر سابق، ص ١٠.

*هناك وحدات أمريكية قتالية خاصة تتموضع في مناطق سورية. تقدم الدعم والاسناد للفصيل الكردي "قوات سورية الديمقراطية".

٦٩-أشرف دحلان، سياسات الخشية، الأستجابة العربية لتحولات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، تحولات استراتيجية، السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ع/٢٠٦، ٢٠١٦، ص٣٥، كذلك ينظر: إيمان زهران، مصدر سابق، ص٣٦.

٧٠-فواز جرجس، رئاسة طرمب، الخلفيات والدلالات مصدر سابق ، ص١١.

٧١-بول سالم، مصدر سابق، ص٣٤.

* (الماركتلية) هي السياسة التي تنظر لدور الدولة على أنه دور لتقوية الأقتصاد، وقوة الدولة بما تملكه من موارد وليس ما تقدمه من سلع وخدمات، وترى هذه المدرسة، ضرورة تدخل الدولة في الحياة الأقتصادية، بهدف تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفرض حماية جمرجية على الواردات .

٧٢-ياسر عبد الحسين، مصدر سابق، ص٢٩.

٧٣-بول سالم، مصدر سابق، ص٣٢، كذلك راجع: مالك عوني، مصدر سابق، ص٥- ٦.

٧٤-علي فارس حميد، مصدر سابق، ص٧٠.

٧٥-فواز جرجس، رئاسة طرمب، الخلفيات والدلالات مصدر سابق ، ص١١.